



































































































































































































كما يجب الاعتقاد الجازم بعصمتهم جميعاً من الصغائر والكبائر قبل النبوة وبعدها خلافاً لمن جوز ذلك قبل النبوة، وإن كان الصواب أنهم معصومون قبل النبوة وبعدها.

وما ورد في كتب التفسير أو في كتب قصص الأنبياء من الإسرائيليات مما يوهم بارتكاب بعضهم معاصي، فهذه الأقوال ممدوسة على أصحاب هذه الكتب، وخاصة وأن أكثر النساخين كانوا من اليهود والفرس والترك وغيرهم ممن كان في إيمانه رقة وضعف.

ولا يتصور مسلم أبداً أن علماء وأئمة أجلاء كالبغوى والواحدى والزمخشري والنسفى يقعون في هذا الخطأ بنقل الإسرائيليات في كتبهم. ولكنهم كانوا كغيرهم ممن دست عليهم أقوال وآراء ما ألفوها وما عرفوها مثل ما هو ممدوس على كثير من أئمة الصوفية وبعض العلماء الأجلاء.

ومما لا شك فيه أن الأنبياء والمرسلين أفضل من الملائكة، والملائكة معصومون، ولا بد أن يكون الأفضل أكثر عصمة من المفضول.

فمن أنكر نبوة أى نبي أو رسول أو أنكر عصمته أو كذبه أو كذب بعض ما جاء به أو أنكر معجزته، أو استهزأ به أو بما جاء به أو ببعض ما جاء به، أو آمن بأن أى تشريع بشرى أفضل من تعاليم أى نبي، فهو كافر كفراً يخرج من الملة.

– (واليوم الآخر): وهو من الموت إلى آخر ما يقع يوم القيامة. عندما يقال: يا أهل الجنة خلود بلا موت، يا أهل النار خلود بلا موت.

ووصف اليوم بالآخر، لأن لا ليل بعده، ولا يقال يوم إلا لما يعقبه ليل أى وجوده وما اشتمل عليه من سؤال الملكين ونعيم القبر أو عذابه والجزاء فيه. والبعث والحساب والصراط والميزان والجنة والنار وغير ذلك مما بينه أهل العلم بأدلته المأخوذة من القرآن والسنة. والرد على المخالفين في بعض الأمور التي تقع فيه.

وقال بعضهم: إنه وصف بالآخر، إما تأكيداً كقولك: أمس الدابر. أو احتراز عن غير الآخر لأنه إحياء بعد إماتة، حياة أبدية دائمة.

فهذه أمور يجب الإيمان بها للنص عليها في القرآن الكريم ولإخبار الصادق المصدوق عليه السلام عنها.

كما يجب الإيمان بالشفاعة الكبرى لسيدنا محمد عليه السلام. والإيمان بثبوت الشفاعة لبعض المؤمنين ممن منحهم الله تعالى هذا الشرف العظيم.

إن من ينكر وقوع اليوم الآخر وما فيه فهو كافر مخلد في النار خلافا لبعض المتكلمين الذين يرونه فاسقا لا كافرا كون ذلك من الأمور السمعية كما يقولون.

والحق الذي لا خلاف عليه هو كفر كل من ينكر أمرا معلوما من الدين ثبت بالأدلة النصية قرآنا كانت أو سنة لأنه بذلك يكذب النص نفسه.

فالآيات الواردة في أمور الآخرة كثيرة. والأحاديث الصحيحة وقد بلغت حد التواتر في المعنى وإن كانت آحادا.

« وقد أنكر عذاب القبر بعض المعتزلة والروافض لأن الميت جماد لا حياة له ولا إدراك فتعذيبه محال. والجواب: أنه يجوز أن يخلق الله تعالى في جميع الأجزاء أو في بعضها نوعا من الحياة قدر ما يدرك ألم العذاب أو لذة النعيم. وهذا لا يستلزم إعادة الروح إلى بدنه ولا أن يتحرك ويضطرب أو يرى أثر العذاب عليه حتى إن الغريق في الماء أو المأكول في بطون الحيوانات أو المصلوب في الهواء يعذب وإن لم نطلع عليه، ومن تأمل في عجائب ملكه تعالى وملكوته وغرائب قدرته وجبروته لم يستبعد أمثال ذلك فضلا عن الاستحالة» (١).

هذا وقد أنكر الفلاسفة المسلمون منهم وغير المسلمين البعث المادى وقالوا إن النعيم والعذاب روحانى لا جسمانى، ولذلك كفرهم الإمام الغزالى رحمه الله تعالى. لأنهم بذلك ينكرون صريح القرآن والسنة، أو يؤولونه تأويلا يخرجهم عن موضوعه ينتصرون به لصحة مذاهبهم.

---

(١) شرح التفتازانى على العقائد النسفية ص ١١٣.



وأزمانها قبل إيجادها ثم أوجد ما سبق في علمه أنه يوجد فكل محدث صادر عن علمه وقدرته وإرادته» .

ثم قال معرّفًا «القضاء» . «وهو لغة : الحكم وعرفه الماتريدية : بأنه الفعل مع زيادة إحكام» ويقول أيضًا : «والإيمان بالقضاء والقدر يستدعي الرضا بهما والمقصود بيان وجوب اعتقاد عموم إرادة الله تعالى وقدرته وعلمه لما مر من أن الكل بخلقه تعالى وهو يستدعي العلم والقدرة والإرادة لعدم الإكراه والإجبار . والرد على المعتزلة . لأنهم القدرية . وهم قدريتان أولى : وهى تنكر سبق علمه تعالى بالأشياء قبل وجودها . وتزعم أن الله تعالى لم يقدر الأمور أزلًا . ولم يتقدم علمه تعالى بها . وإنما يأتنفها علما حال وقوعها . وهؤلاء انقروضوا قبل ظهور الشافعى رضى الله تعالى عنه . وقدرية ثانية وهم مطبقون على أنه تعالى عالم بأفعال العباد قبل وقوعها . لكنهم خالفوا السلف . فزعموا أن أفعال العباد مقدورة لهم وواقعة منهم على جهة الاستقلال بواسطة الأقدار والتمكين . وهو مع كونه مذهبًا باطلا أخف من المذهب الأول وإلزام الشافعى إياهم بقوله : إن سلم القدرية العلم خصموا . إذ يقال لهم أتجوزون أن يقع فى الوجود خلاف ما تضمنه العلم . فإن منعوا وفقوا ، وإن أجازوا . لزمهم نسبة الجهل إليه تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا» ١ هـ .

ويقول العلامة ابن حجر الهيثمى فى فتح المبين ما نصه :

واعلم أن الإيمان بالقدر على قسمين :

أحدهما : الإيمان بأنه تعالى سبق فى علمه ما يفعله العباد من خير وشر وما يجازون عليه ، وأنه كتب ذلك عنده وأحصاه ، وأن أعمال العباد تجرى على ما سبق فى علمه وكتابه .

ثانيهما : أنه تعالى خلق عباده كلها من خير وشر وكفر وإيمان ، وهذا القسم تنكره القدرية كلهم ، والأول لا ينكره إلا غلاتهم ، وكفرهم بإنكاره كثيرون .





وقال سبحانه وتعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ ﴾ .  
لذا كان جزاء المحسنين : الحب والرضا والجنة والرؤيا . قال عز وجل : ﴿ إِنَّ  
اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴾ . وقال سبحانه وتعالى : ﴿ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى  
وَزِيَادَةٌ ﴾ .

يقول المفسرون : الحسنى ( الجنة ) وزيادة ( رؤية الله عز وجل فى  
الآخرة ) .

والإحسان يتضمن أمرين مهمين :  
أحدهما : أداء العبادة بشكلها الصحيح كما نصت عليه الشريعة بلا زيادة  
ولا نقص .

الثانى : الإخلاص فى العبادة والتوجه بها لله عز وجل دون مراعاة لأحد .  
فإذا حقق العبد المسلم هذين الأمرين كان صاحب الإحسان المتحلى به .  
لأنه بذلك قد حقق أحد أمرين عظيمين هما :

أولاً : غلب عليه مشاهدة الحق تبارك وتعالى .  
وثانياً : إنه إذا لم يصل إلى هذه الحالة فقد غلب عليه : أن الحق سبحانه  
وتعالى مطلع عليه ومشاهد له ومراقب لكل تصرفاته من قول أو فعل حتى ما  
يصدر عن قلبه من خطرات .

فالأول : مقام المشاهدة . والثانى : مقام المراقبة . كما يجمع على ذلك شيوخ  
المتصوفة فلا بد للعبد أن يتحقق له أحد هذين الأمرين حتى يوصف بالإحسان فى  
العبادة لله تعالى .

قال بعضهم : « من عمل لله على المشاهدة . فهو عارف . ومن عمل على  
مشاهدة الله إياه فهو متخلص » . وسئل الشيخ ابن عطاء الله السكندرى رضى الله  
عنه : ما أفضل الطاعات ؟ فقال : « مراقبة الحق على دوام الأوقات » .

تستفاد هذه الأمور جميعها من جواب النبى ﷺ :

- ( قال : أن تعبد الله كأنك تراه ) : فهذا من جوامع كلمه ﷺ













وروى البيهقي فى شعب الإيمان عن الأعمش بن مالك قال : قال رسول الله ﷺ : « من بنى بناء أكثر مما يحتاج إليه كان عليه وبالاً » .

وهذا كناية عن قلب الأوضاع ، بأن يصبح الأسافل والسوقة ملوكاً ورؤساء . أو كالمملوك أو يشغلون وظائف عليا فتصير إليهم أمور العباد ، بعد أن كانت أمورهم بأيدي غيرهم .

ويتحقق ذلك بالقهر والغلبة أو بسبب انتشار الفساد فى المجتمع فيتسرب أهل الطبقة الدنيا إلى المراكز العليا فى الدولة فيشغلون الوظائف العليا ذات التأثير المباشر فى تحديد مصير البلاد والعباد وقد صح فى الحديث « لا تقوم الساعة حتى يكون أسعد الناس بالدنيا لكع بن لكع » رواه أحمد والترمذى عن حذيفة رضى الله عنه . ورواه ابن مردويه عن على كرم الله وجهه . اللكع : العبد أو الأحمق أو اللئيم . أى حتى يكون اللئيم والحمقى أو العبيد رؤساء الناس .

ومن أشراط الساعة أن يملك من ليس أهلاً أن يملك . ويرفع الوضع ويتضع الرفيع <sup>(١)</sup> .

« إذا وسد وفى رواية أسند الأمر لغير أهله فانتظروا الساعة » رواه البخارى عن أبى هريرة .

وجاء فى الصحيح أيضاً : « من أشراط الساعة . أن توضع الأخيار وترفع الأشرار » .

وهو ما يؤكد واقع المسلمين اليوم . فلقد أصبح أهل الطبقات الدنيا من الفقراء والأعراب والخدم والعبيد وأهل الفاقة . يملكون شاهق المباني والأرصدة المالية فى المصارف المختلفة . وبعضهم شغل وظائف عليا .

وتهافت الناس جميعاً على طلب الدنيا . ونحو الدين جانباً ، وصار أهل العلم والمعرفة ومن كانوا أصحاب مراتب عليا ، هم الأقلون الأشقياء ، أهل الفاقة والحاجة ، كما أصبح عالم الدين متهماً . والمسلم المتدين معيباً .

---

(١) رواه تميم بن حماد عن كثير بن مرة . مرسل .







































العزل هو التسبب إلى منع الإنعقاد، فكيف يتأتى أن يقاس به ولد انعقد؛ وربما تصور.

وبهذا يتأكد لنا حرمة إسقاط العلقه. وهو ما عليه جمهور العلماء من الفقهاء والمحدثين فإن علماء المالكية يقررون حرمة إسقاط علقه ثبت بها الاستيلاء؛ وثبوت الاستيلاء ملزم لحرمة الإسقاط؛ ولا ينافي ذلك عدم انقضاء العدة.

وأما الشافعية فإنهم يحرمون إسقاط العلقه مع عدم ثبوت الاستيلاء<sup>(١)</sup>. وعدم انقضاء العدة وأما إن صارت مضغة، وشهد أربع شهود قوابل بتصويرها، أو بأنها أصل آدمي ولم يكن عندهن شك قى ذلك؛ انقضت بها العدة ولكن أمية الولد لا تثبت إلا بإلقاء صورة ظاهرة التخطيط واضحة المعالم.

وذلك لأن مدار العدة متوقف على تحقق براءة الرحم، وبراءة الرحم تتحقق بإلقاء المضغة، وأميه الولد تتحقق بما يسمى ولدا، وما لم يظهر التخطيط به لا يسمى ولدا.

فأما إثبات المالكية، انقضاء العدة وأميه الولد، بوضع العلقه فما فوقها. بعيد. إذ لا قرينة على الحمل حتى ترتفع به العدة المحققة، واحتماله مع عدم القرينة لا أثر له، وأميه الولد لم تثبت إلا بوضع الولد، وهو لا يسمى ولدا إلا إن ظهرت الصورة فيه، ولا يسمى حملا إلا إن ظهر أو قامت عليه قرينة، فقبل ذلك لا يسماه. فلا يدخل في أولات الأحمال ونحوه.

وقد قيل: إن هذا الحديث يقتضى أن لا يسمى ولدا قبل أربعة أشهر. لأنه سماه قبلها نطفة وعلقه ومضغة. ولا شئ من ذلك بولد؛ لغة وعرفا، فلا تثبت به أميه الولد. ولا يقال إنه مشتق من الولادة: وهى الخروج من الرحم، لأنه يلزم عليه صيرورتها أم ولد بخروج النطفة والقول به بعيد عن دليل الشرع، وإنما صار بعض

---

(١) ومنهم الإمام الغزالي رحمه الله. فقد ذهب إلى تحريم إسقاط النطفة بعدما أفرغت فى رحم المرأة. راجع كتابه إحياء علوم الدين ج٢ ص ٥٢، ٥٣، ٥٤ طبعة الحلبي.





وخرج ابن أبي حاتم بإسناده عن أبي ذر رضى الله عنه قال :

(إن المنى يمكث فى الرحم أربعين ليلة، فيأتيه ملك النفوس فيعرج به إلى الرحمن عز وجل فيقول: يارب أذكر أم أنثى، فيقضى الله عز وجل ما هو قاض. ثم يقول: يارب أشقى أم سعيد؟ فيكتب ما هو لاق بين يديه، ثم تلا أبو ذر من فاتحة سورة التغابن إلى قوله ﴿وَصُورَكُمْ فَأَحْسَنَ صُورَكُمْ وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ﴾.

فهذا كله يوافق ما فى حديث حذيفة بن أسيد (١.هـ).

ففى صحيح مسلم عن حذيفة بن أسيد عن النبى ﷺ قال :

«إذا مر بالنطفة اثنتان وأربعون ليلة بعث الله إليها ملكا. فصورها وخلق سمعها وبصرها وجلدها ولحمها وعظامها. ثم قال: يارب ذكر أو أنثى؟ فيقضى ربك ما شاء. ويكتب الملك ثم يقول: يارب أجله؟ فيقول ربك ما شاء، ويكتب الملك. ثم يقول: يارب رزقه. فيقضى ربك ما شاء، ويكتب الملك، ثم يخرج الملك بالصحيفة فى يده فلا يزيد على ما أمر ولا ينقص».

وهذا يعنى أن الكتابة تكون فى الأربعين الثانية، وبه قال جماعة من الصحابة رضى الله عنهم ومنهم ابن عمرو رضى الله عنهما وأبو ذر الغفارى رضى الله عنه كما سبق.

وقال جمع آخر من الصحابة: إن ذلك يختلف باختلاف الناس فمنهم من يكتب له ذلك عقب الأربعين الأولى، ومنهم من يكتب له عقب الأربعين الثانية ومنهم من يكتب له عقب الأربعين الثالثة، وقد اختاره جمع من العلماء منهم العلامة ابن حجر الهيثمى وابن رجب الحنبلى، ويقول جمع من العلماء بأن أمر الكتابة يقع مرتين، مرة فى السماء فى اللوح المحفوظ ومرة فى الأرض وهو فى رحم أمه، ويحتمل أن تكون إحداهما فى صحيفة والأخرى على الجبين.

وقد اختلفت ألفاظ روايات هذا الحديث فى ترتيب الكتابة ونفخ الروح. مما يوهم أن هناك تعارضا بين رواية البخارى فى صحيحه (ويبعث إليه الملك فيؤمر بأربع كلمات، ثم ينفخ فيه الروح). ففى هذه الرواية تصريح بتأخير نفخ الروح فى الجنين عن الكتابة.

وفى رواية ابن مسعود وهى متفق عليها . وفى رواية أخرى خرجها البيهقى فى كتاب القدر ( ثم يبعث الملك فينفخ فيه الروح . ثم يؤمر بأربع كلمات ) ما يدل على أن النفخ مقدم على الكتابة .

وقد أجيب عن ذلك بأن هذا من تصرف الرواة برواياتهم بالمعنى الذى يفهمونه . وإما أن يكون المراد هو ترتيب الأخبار فقط لا ترتيب ما أخبر به .

وأما ما ذهب إليه ابن حجر الهيثمى رحمه الله تعالى ، من أن الأولى تقديم رواية البخارى لأنها أصح وأثبت من رواية البيهقى . وقد تابعه فى هذا الشبراخيتى المالكى أيضاً ، فهذا قول قد جانب الصواب لأن رواية البيهقى تتفق مع رواية ابن مسعود التى رواها كل من البخارى ومسلم فى صحيحيهما فهى محل اتفاق بينهما ، فإذا غلبت الرواية الثانية على رواية ابن مسعود وما رواه البيهقى كان ذلك منا خطأ لأن الروایتين رواهما البخارى وليس معنا ما يفيد تقديم الأولى على الثانية والعكس . وعلى هذا فليس أمامنا سوى القول السابق من أن هذا إما أن يكون من تصرف الرواة أو أن المراد هو ترتيب الأخبار فقط . والله أعلم .

فهذه الكتابة التى يؤمر بها الملك ، غير كتابة المقادير السابقة على خلق السموات والأرض .

روى مسلم عن عبد الله بن عمرو رضى الله عنهما ، عن النبى ﷺ قال :  
( إن الله قدر مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة ) .

وروى الآجرى بسنده عن محمد بن عبادة بن الصامت رضى الله عنهما قال :

( دخلت على أبى ، فقال : يا بنى . إني سمعت رسول الله ﷺ يقول :  
إن أول شئ خلق الله عز وجل : القلم . فقال جل وعلا : اكتب . قال : وما







اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ ﴿١﴾ وهذا القول مقبول، وبه يقبل الكثيرون من العلماء.

(وعمله) : صالحا أو فاسدا. قليلا أو كثيرا. ديننا أو دنيا. والعمل هو مباشرة الأسباب المشروعة وغير المشروعة، لتحصيل النتائج وفق ما قدره الله تعالى للعبد من خير أو شر، وليس للعبد من العمل سوى الاكتساب، وأما الفعل فهو لله عز وجل وتلك هي عقيدة أهل السنة، ونازع في هذا المعتزلة الذين يقولون: إن الإنسان خالق لأفعال نفسه بقوة خلقها الله تعالى فيه. وقد كان الأوائل من المعتزلة يتحاشون عن إطلاق لفظ الخالق على العبد ويكتفون بلفظ الموجد والمخترع ونحو ذلك. ولما كان معنى كل هذه الألفاظ واحد، وهو المخرج من العدم إلى الوجود، تجاسروا فأطلقوا لفظ الخالق على الإنسان والقول الحق هو ما قاله أهل السنة. يقول نجم الدين النسفي في العقائد النسفية:

(والله تعالى خالق لأفعال العباد كلها من الكفر والإيمان والطاعة والعصيان. وهي كلها بإرادته ومشئته وحكمه وقضائه وتقديره). ويقول التفتازاني رحمه الله تعالى (١):

احتج أهل الحق بوجوه: الأول: أن العبد لو كان خالقا لأفعاله لكان عالما بتفاصيلها ضرورة أن إيجاد الشيء بالقدرة والاختيار لا يكون إلا كذلك، واللازم باطل، فإن المشي من موضع إلى موضع قد يشتمل على سكنات متخللة وعلى حركات بعضها أسرع وبعضها أبطأ، ولا شعور للماشي بذلك، وليس هذا ذهولا عن العلم. بل لو سئل عنها لم يعلم وهذا في أظهر أفعاله، وأما إذا تأملت في حركات أعضائه في المشي والأخذ والبطش ونحو ذلك. وما يحتاج إليه من تحريك العضلات وتمديد الأعصاب ونحو ذلك. فالأمر أظهر.

الثاني: النصوص الواردة في ذلك كقوله تعالى ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ أي عملكم. على أن «ما» مصدرية. لئلا يحتاج إلى حذف الضمير

---

(١) شرح التفتازاني على العقائد النسفية ٩٦، ٩٧.



























﴿النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾ . يحرم على المؤمنين نكاحهن . والنظر إليهن ، والخلوة بهن ، محافظة عليهن من خائنة الأعين وما تخفى الصدور ، تشريفاً لقدر النبي ﷺ وتعظيماً لمقامه الأرفع . ﴿وَلَا أَنْ تَنكِحُوا أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ أَبَدًا إِنَّ ذَٰلِكُمْ كَانَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمًا﴾ .

وقد منع الله عز وجل نبيه ﷺ من الزواج بغيرهن ، فقال له :

﴿لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدُ وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ﴾ .

وقد بلغ من قدرهن وعظم منزلتهن أن الله تعالى جمع بينهن وبين سائر المؤمنات في الأوامر التكليفية . وخصهن بالخطاب في مواطن من مواطن التكليفات .

فقال تعالى : ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ مَنِ يَا تُكُنُّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا \* وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا نُورْتَهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ وَأَعْتَدْنَا لَهَا رِزْقًا كَرِيمًا \* يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ إِنْ اتَّقَيْتُنَّ فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَعْرُوفًا \* وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَىٰ وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا \* وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا﴾ (١) .

فهؤلاء النسوة الطاهرات العفيفات ، كان منهن : أم المؤمنين السيدة الجليلة : الصديقة بنت الصديق : عائشة بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنهما . الزوجة الثالثة لرسول الله ﷺ . تزوجها عليه الصلاة والسلام بمكة وهي بنت ست سنين

(١) هذه الآيات جميعها من سورة الأحزاب .











أيام من شوال، لئلا يعتقد أنها من رمضان. وخرج أبو داود في مسنده<sup>(١)</sup> أن رجلاً دخل إلى مسجد رسول الله ﷺ فصلى الفرض وقام ليصلى ركعتين. فقال له عمر بن الخطاب رضي الله عنه، اجلس حتى تفصل بين فرضك ونفلك. فهكذا هلك من قبلنا. فقال رسول الله ﷺ: «أصاب الله بك يا ابن الخطاب». يريد عمر أن من قبلنا وصلوا النوافل بالفرائض واعتقدوا الجميع واجباً. وذلك تغيير للشرائع وهو حرام إجماعاً.

القسم الخامس: البدع المباحة، وهي ما تناولة أدلة الإباحة وقواعدها من الشريعة، كاتخاذ المناخل للدقيق، ففي الآثار، أول شيء أحدثه الناس بعد رسول الله ﷺ اتخاذ المناخل، لأن تليين العيش وإصلاحه من المباحات، فوسائله مباحة.

فالبدعة إذا عرضت على قواعد الشرع وأدلتها، فأى شيء تناولها من الأدلة والقواعد ألحقت به من إيجاب أو تحريم أو غيرهما، وإن نظر إليها من حيث الجملة بالنظر إلى كونها بدعة مع قطع النظر فيما يتقاضاها. كرهت. فإن الخير كله في الاتباع، والشر كله في الابتداع. اهـ.

هذا وقد رد العلماء البدع المذمومة لأسباب<sup>(٢)</sup> عديدة نجملها فيما يلي:

الأول: لعدم مشروعيته بالكلية. كنذر القيام وعدم الاستظلال، فقد روى البخاري: أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً قائماً في الشمس. فقال: ما هذا؟ فقالوا هذا أبو إسرائيل نذر أن يقوم ولا يقعد ولا يستظل ولا يتكلم وأن يصوم فقال النبي ﷺ: «مروه فليتكلم وليستظل وليقعد. وليتم صومه».

فعدم الكلام وعدم الاستظلال وعدم القعود، ليس من العبادة في شيء ولذا أبقى رسول الله ﷺ على الصوم، لأنه مشروع.

---

(١) هو أبو داود الطيالسي صاحب المسند لا أبو داود صاحب السنن وهو المراد عند إطلاق الاسم.

(٢) مستخرج من فتح المبين للهيتمي والفتوحات الوهبية للشبراخيتي وجامع العلوم والحكم لابن رجب وحاشية المذايقي على الأربعين والمجالس السننية للفشني رحمهم الله تعالى.





وروى الخطيب والديلمي عن أنس «إذا مات صاحب بدعة فقد فتح في الإسلام فتح» .

وروى الشبراخيتي في الفتوحات : أن رسول الله ﷺ قال : « من أهان صاحب بدعة آمنه الله يوم الفزع الأكبر . ومن أحب صاحب بدعة لم يؤمنه الله يوم الفزع الأكبر » .

وفي رواية لمسلم : ( من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد ) وفي رواية البخاري : ( من فعل أمرا )

إن هاتين الروایتين لا تختلفان في المعنى عما ذكرناه في معنى حديث عائشة رضي الله عنه والذي اتفق عليه الشيخان .

وهذا الحديث عظيم القدر جليل الفائدة، لأنه قاعدة عظيمة من قواعد الإسلام ومن أعظمها وأعمها نفعا، فهو مقدمة كلية لكل دليل يستنتج منه حكم شرعي، كما أنه صريح في رد كل فعل أو قول لا يقوم على أصل من الكتاب والسنة، كما أنه إنذار صريح لأصحاب البدع والأهواء ممن ضلوا وأضلوا . فكانوا من الخاسرين أعمالا، كالقدرية والجبرية والمجسمة والإباحية وأصحاب القول بالحلل أو بالإتحاد، وأصحاب القول باسقاط التكاليف الشرعية عن بعض الناس في بعض الأحوال، إنهم إلا زنادقة هذه الأمة، يقول سهل بن عبد الله التستري رحمه الله تعالى : « من داهن مبتدعا سلبه الله حلاوة السنن » .

أرجو الله سبحانه وتعالى أن يحيينا على الإسلام والسنة، وأن يميّتنا على الإسلام والسنة، إنه سميع قريب مجيب الدعوات، والحمد لله رب العالمين .

\* \* \*

فقه الحديث : استفاد من الحديث الأحكام الشرعية التالية :

١- الإسلام قرآن وسنة، وما جاء مخالفا لهما فليس من الإسلام ويجب

رده .

- ٢- ما أحدثه الأئمة الأعلام في الفقه الإسلامى مقبول لأنه قائم على الكتاب والسنة وفعل الصحابة والتابعين وفتاواهم وأقضيتهم .
- ٣- لا بأس من قبول البدع المحموده، لأن لها أصلا في الدين .
- ٤- تكفير المبتدعة من الإباحيين ودعاة إسقاط التكاليف ومن يؤمنون بالقول بالحلل أو بالإتحاد لزندقتهم وإلحادهم .
- ٥- وجود فتح باب الذرائع عند الحاجة الشرعية، وسده إذا فتح بابا لبدعة .
- ٦- الإسلام يرفض المنكرات والتنطع في العبادة ويربى المسلمين على الصدق في الإيمان والإخلاص في العبادة .
- ٧- لا يجوز تعميم الحكم في حالة خاصة على سائر الأحوال .
- ٨- إذا تنازع اثنان في أمر ما من أمور الدين، فعليهما الرجوع إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ فإن لم يجدا نظرا في فعل الصحابة والتابعين وفي قول الأئمة الأعلام .
- ٩- في الحديث الدعوة لإبطال جميع المنكرات وحوادث الضلالات . وضرورة التمسك بكتاب الله عز وجل وسنة نبيه ﷺ .
- ١٠- الحديث من جوامع كلمه ﷺ . فإنه برغم صغر حجمه وقلة كلامه لكنه يحوى العديد من الأمور الشرعية الأصلية .

\* \* \*

## الحديث الخامس

عن أبي عبد الله : النعمان بن بشير رضى الله عنهما قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول :

(إن الحلال بين، وإن الحرام بين، وبينهما أمور مشبهات لا يعلمهن كثير من الناس، فمن اتقى الشبهات، فقد استبرأ لدينه وعرضه، ومن وقع فى الشبهات، وقع فى الحرام، كالراعى يرعى حول الحمى يوشك أن يرتع فيه، ألا وإن لكل ملك حمى، ألا وإن حمى الله محارمه، ألا وإن فى الجسد مضغة، إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهى القلب)

رواه البخارى ومسلم

\* \* \*

التعريف بالراوى : هو الصحابى الجليل : أبو عبد الله، النعمان بن بشير بن سعد بن ثعلبة بن خلاف بن مأكولا بن كعب بن الحارث بن الخزرج، فهو أنصارى خزرجى .

وأمه : عمرة بنت رواحة، أخت الصحابى الشهيد : عبد الله بن رواحة رضى الله عنه .

فهو صحابى ابن صحابى ابن صحابية رضى الله تعالى عنهم .

وأبوه : بشير هو القائل : يا رسول الله، عَلِمْنَا كيف نسلم عليك، فكيف نصلى عليك إذا نحن صلينا عليك؟

فقال ﷺ : « قولوا : اللهم صل على محمد وعلى آل محمد، وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم فى العالمين إنك حميد مجيد » .

وليس فى الصحابة من اسمه النعمان بن بشير غيره، وإن كان فىهم من سمي النعمان، فوق الثلاثين من الصحابة .

ولد على رأس أربعة عشر شهرا من الهجرة إلى المدينة فى أصح الأقوال . وهو أول مولود أنصارى بعد قدوم النبى ﷺ المدينة ، كما أن عبد الله بن الزبير كان أول مولود للمهاجرين بها، سكن الشام، واستعمله معاوية رضى الله عنه على حمص، ثم ولاة أمر الكوفة؛ ولما مات معاوية استعمله ابنه يزيد بن معاوية على حمص، فلما مات يزيد تمرد أهلها، فدعا النعمان، لعبد الله بن الزبير رضى الله عنهما، فخالفوه وأرادوا قتله، ففر هاربا، فتبعه خالد الكلاعى . فقتله بقرية تسمى ( حرب نيسان ) غيلة سنة أربع وقيل خمس وستين من الهجرة . وله أربع وستون سنة .

وكان رضى الله عنه من خطباء الناس، فمن كلامه فى خطبة له :  
«إن للشيطان مصائد وفخوخا، وإن من مصائد الشيطان البطر بأنعم الله . والفخر بعطاء الله، والتكبر على عباد الله . واتباع الهوى فى غير ذات الله .»  
روى له مائة حديث وأربعة عشر حديثا، اتفق البخارى ومسلم منها على عشرة أحاديث وانفرد البخارى بحديث واحد، ومسلم بأربعة أحاديث .  
وروى عنه ابنه : محمد، وحמיד بن عبد الرحمن . والشعبى، وسالم بن أبى الجعد وسماك بن حرب وعمير .

ولم ينفرد رضى الله عنه يرواية هذا الحديث، بل رواه أيضا سبعة من أكابر الصحابة رضى الله عنهم، فهو حديث متواتر، وقد رواه وهو صبي صغير لأن رسول الله ﷺ مات وللنعمان من العمر ثمان سنين وسبعة أشهر، مما يقتضى صحة تحمل الصبي المميز للرواية . رضى الله عن أصحاب رسول الله ﷺ وجزاهم عن الإسلام وعنا خير الجزاء .

\* \* \*

شرح الحديث : ( قال : سمعت رسول الله ﷺ . يقول : ) ففيه تأكيد التصريح بسماعه من النبي ﷺ . ويؤكد رواية : « أنه أهوى إلى أذنيه بإصبعيه » . وهو صحيح . فلا يلتفت لقول بعضهم . إنه كان طفلاً حيث مات رسول الله ﷺ . وعمر النعمان ثمان سنوات وبضعة أشهر . لأنه قد سمع وهو طفل أو صبي صغير وأدى بعد البلوغ .

ويشهد لصحة آدائه كما سمعه ، أن هذا الحديث رواه سبعة رجال غيره . وكلهم سمعه من رسول الله ﷺ بالفاظه التي ذكره بها ، وهؤلاء السبعة هم :  
على بن أبي طالب . وابنه : الحسن بن علي ، وعبد الله بن مسعود ، وجابر بن عبد الله ، وعبد الله بن عمر ، وعبد الله بن عباس ، وعمار بن ياسر رضي الله عنهم . وهذا ما يؤكد صدق النعمان بن بشير في روايته له سماعاً بأذنيه من في رسول الله ﷺ . فماذا سمع ؟

— (إن الحلال بين ، وإن الحرام بين) : وفي رواية البخاري رحمه الله تعالى : « الحلال بين والحرام بين » بحذف (إن) .

وفي رواية الطبراني رحمه الله تعالى : « حلال بين وحرام بين » بالتنكير على تقدير مبتدأ محذوف تقديره : الأشياء حلال بين وحرام بين .

ومعنى قوله : إن الحلال بين . أى ظاهر وواضح ، ولا يخفى حله ، لأنه لا اشتباه فيه والحلال ضد الحرام وهو : المباح الذي انحلت عنده عقدة الحظر ، وأذن الشارع في فعله .

والحرام هو : الأمر الذي نهى الشارع عن فعله نهياً جازماً ، بحيث يتعرض من خالف النهى لعقوبة الله في الآخرة ، وقد يتعرض لعقوبة شرعية في الدنيا أيضاً<sup>(١)</sup> .

وقد فسر الإمامان : مالك والشافعي ، الحلال ، بأنه ما لم يرد بتحريمه دليل .

---

(١) الحلال والحرام في الإسلام : ١٥ .









حرمة، فإذا سئل أحدهم أجاب مسرعاً، هذا حلال أو هذا حرام، دون بحث وتروى، هذاننا وهداهم الله تعالى حتى لا يكونوا علماء سوء فالحلال ما نص الله ورسوله أو أجمع المسلمون على تحليله بعينه أو جنسه، أو هو ما لم يعلم فيه منع من الشرع والحرام ما نص أو أجمع على تحريمه بعينه أو جنسه أو على أن فيه حداً أو تعزيراً أو وعيداً.

قاله العلامة ابن حجر الهيتمي في فتح المبين. ثم يقول بعده:

(ثم التحريم إما لمفسدة أو مضرة خفية كالزنا ومذكى المجوس، وإما لمفسدة أو مضرة واضحة كالسم والخمر. وبيانه: أن المنتفع به، إما معدن أو نبات أو حيوان وتوابعه.

فالمعادن بأسرها حلال إلا الضار، على أنه لا يختص بها، بل لو ضير العسل بعض المحرورين حرم عليه أكله، والنبات كذلك، إلا ما أزال الحياة: كالسم. أو العقل: كالخمر وسائر المسكرات والمخدرات، كالخشيشة والأفيون والبنج وكذا جوزة الطيب كما أفتيت به، ونقلت فيه نص أرباب المذاهب الثلاثة: الشافعية والمالكية والحنابلة، وأن ذلك هو مقتضى كلام الحنفية فاشدد يدك على هذه الفائدة، لئلا تقع فيما وهم فيه كثيرون من أنه لا كلام فيها لأحد.

وأما الحيوان: فكل ما ورد النص على أكله فهو حلال، كالخيل، فقد صحت الأحاديث بأكلها، وبتحريم الحمر الأهلية، وتحريمها أعنى الخيل وتحليل النبيذ. منابذ للسنة الصريحة.

وكل ما ورد النص على عدم أكله، فهو حرام، وما لا نص فيه: يرجع فيه إلى ذوى الطباع السليمة من العرب، فما استخبثوه: حرام. وما لا: حلال. وأكل النجس حرام كاستعماله إلا لنحو اضطرار وتداو، لجوازه بصرف سائر النجاسات إلا الخمر. وإما لخلل في وضع اليد عليه، كالمأخوذ بنحو غصب أو سرقة أو عقد



































فلما طهر قلبه ﷺ، وبولغ في تطهيره بما لم يبالغ به في غيره. لأنه كان أفضل الرسل وإمام المؤمنين الصادقين، وسيد الخلق أجمعين ﷺ تسليماً كثيراً.

ولأهمية القلب وخطورته، سمي العقل قلباً مبالغة لبيان شأنه كما في قول الله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَ لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾ قلب: أى عقل.

وقوله عز وجل: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا. أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾. لذلك كان القلب محلاً للاعتقادات والعلوم والأفعال الاختيارية.

ولكونه محلاً لهذه الخصوصية الإلهية التي تدرك بها الكليات والجزئيات. ويفرق بها بين الواجب والجائز والمستحيل. امتاز به الإنسان عن بقية أنواع الحيوانات، لأن إدراك الحيوان جزئى طبعى، وشتان ما بينه وبين الإدراك العلمى الكلى الاختيارى.

واعلم أن مما يصلح القلب: تدبر القرآن الكريم، وخلو الجوف من الطعام. وقيام الليل، والتضرع عند السحر، ومجالسة العلماء والصالحين، ومحبة سيد الأولين والآخرين.. ومحبة أصحابه والتابعين والأئمة الأعلام والأولياء الصالحين. وإظهار الود والحب لجميع الإخوة المسلمين، ورأس ذلك كله وذروة سنامه: تحرى أكل الحلال واجتناب الشبهات والمحرمات لأنها تورث القلب قسوة وظلمة وربما تجره إلى الكفر والشركيات.

يقول رسول الله ﷺ: «فيمن غذى بالحرام:» يقول: يارب. يارب. فأنى يستجاب لذلك». وقال أيضاً: «كل لحم نبت من سمّت بالنار أولى به».

وروى الترمذى عن أبى هريرة مرفوعاً: «إن الرجل ليصيب الذنب فيسود قلبه فإن هو تاب صقل قلبه. قال: وهو الران الذى ذكره الله تعالى فى كتابه ﴿كَلَّا بَلْ رَأَىٰ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾».

وإلى هذا أشار الرسول ﷺ فى هذا الحديث إلى أن أكل الحلال ينوره

ويصلحه وأكل الحرام وكل ما فيه شبهة يصدئه ويقسيه ويظلمه . وقد وجد ذلك أهل الورع، حتى قال بعضهم: « شربت من ركوة جندي شربة . فعادت قسوتها على قلبي أربعين صباحا » .

وقال شاعرهم :

دواء قلبك خمس عند قسوته	فدم عليها تفز بالخير والظفر
خلاء بطن وقرآن تدبره	كذا تضرع باك ساعة السحر
كذا قيامك جنح الليل أوسطه	وأن تجالس أهل الخير والخبر

وزاد بعضهم :

• العزلة، والصمت، وترك الخوض في أعراض الناس ومشاكلهم، وإذا أردت تفصيل ذلك كله، فطالع كتب العارفين بالله : كإحياء علوم الدين للغزالي . وقوت القلوب لأبي طالب المكي، والرعاية لحقوق الله للحارث المحاسبي ورسالة المسترشدين له أيضاً، والرسالة للقشيري، وغيرهم .

هذا، وقد سمي القلب : قلباً لكثرة قلبه، ورد في الخبر :

« القلب بين اصبعين من أصابع الرحمن يقلبه كيف يشاء » .

ولذلك قيل : ينبغي للعاقل أن يحذر من سرعة انقلاب قلبه، فإنه ليس بين القلب، والقلب إلا التفخيم .

لهذا أجمع العلماء على عظيم موقع هذا الحديث وكثرة فوائده كما سبق بيانه . فهو من الأحاديث الجامعة .

\* \* \*

• **فقه الحديث :** يستفاد من الحديث الأحكام التالية :

١- الحلال ما ثبت حله بدليل شرعي والحرام ما ثبتت حرمة بأدلة شرعية .

٢- الأصل في الأشياء الإباحة إلا ما ثبت تحريمه بدليل شرعي .

- ٣- اجتناب المشتبهات والبعد عنها احتياطا للدين والعرض .
- ٤- عدم الاقتراب من مواطن الشبهة والبعد عن كل ما يسيئ الظن أو يوقع في محذور شرعى .
- ٥- الأخذ بالورع والحث على العمل به .
- ٦- لا ورع فى ترك المباحات، وسد الذرائع التى أكثر منها المالكية .
- ٧- تحريم قليل ما يسكر كثيره، وتحريم الخلوة بالأجنبية .
- ٨- تعظيم القلب والاهتمام بكل ما يصلحه والتعرف على كل ما يفسده .
- ٩- العقوبة فى الشريعة الإسلامية من جنس الجريمة .
- ١٠- يجوز ضرب الأمثال لتوضيح المعانى الشرعية العملية .
- ١١- الأعمال القلبية أفضل من الأعمال البدنية، والأعمال البدنية لا تصلح إلا بصلاح الأعمال القلبية .
- ١٢- ضرورة صلاح المطعم والمشرب والملبس والمسكن، وخلوصها من كل شبهة أو تهمة .
- ١٣- ضرورة التمسك بكل ما يحمى الدين والعرض والعقل والنفس والمال .
- ١٤- لا يصلح حال هذه الأمة إلا بما يصلح به أولها .
- ١٥- هذا الحديث يتضمن كل علوم الشريعة ظاهرها وباطنها لأنه بين الحلال والحرام وما يتعلق بهما من أمور، وبين المشتبهات، كما بين صلاح القلب وفساده وأعمال الجوارح التابعة له والورع الذى هو أساس الخيرات ومنبع سائر الكمالات .
- ١٦- الناس على دين ملوكهم، فصلاح حال الملك صلاح لرعيته، وفساده فساد للأمة وكذلك كل راع مع رعيته .
- ١٧- كل راع مهما كان مستواه مسئول عن حماية رعيته والعمل على تحقيق الأمن والأمان لكل أفرادها .

١٨ - ضرورة الحفاظ على المال العام وحمايته .

١٩ - هذا الحديث من الأحاديث الجامعة ولذلك قال الحسن رضى الله عنه :

«أدركنا قوما كانوا يتركون سبعين بابا من الحلال خشية الوقوع فى باب الحرام» ولم يفعلوا هذا إلا بعد سماعهم لهذا الحديث العظيم .

\* \* \*

## الحديث السادس

عن أبي رقية : تميم بن أوس الدارى رضى الله عنه :  
أن النبي ﷺ . قال : «الدِّينُ النَّصِيحَةُ ، قلنا : لمن ؟ قال : لله ، ولكتابه ،  
ولرسوله ، ولأئمة المسلمين وعامتهم»

رواه مسلم

\* \* \*

قال ابن رجب الحنبلى رحمه الله تعالى فى كتابه : جامع العلوم والحكم :  
هذا الحديث خرجه مسلم من رواية : سهل بن أبى صالح عن عطاء بن يزيد  
الليثى عن تميم الدارى وقد روى عن سهيل وغيره عن أبى صالح عن أبى هريرة  
عن النبي ﷺ وخرجه الترمذى من هذا الوجه ، فمن العلماء من صححه من  
الطريقين جميعا . ومنهم من قال إن الصحيح : حديث تميم . والإسناد الآخر وهم .  
وقد روى هذا الحديث عن النبي ﷺ من حديث ابن عمر وثوبان وابن  
عباس وغيرهم ثم يقول : عن أبى داود . أن هذا الحديث أحد الأحاديث التى يدور  
عليها الفقه .

وقال الحافظ أبو نعيم : هذا الحديث له شأن عظيم ، وذكر محمد بن أسلم  
الطوسى : أنه أحد أرباع الدين ، وخرجه الطبرانى من حديث حذيفة بن اليمان  
عن النبي ﷺ قال : « من لم يهتم بأمر المسلمين فليس منهم . ومن لم يمس  
ويصبح ناصحا لله ولرسوله ولكتابه ولإمامه ولعامة المسلمين . فليس منهم » .  
وخرج الإمام أحمد من حديث أبى أمامة عن النبي ﷺ قال : « قال الله عز  
وجل : أحب ما تعبدنى به عبدى . النصيح لى » . اهـ .

فهذا الحديث رواه مسلم متفردا به عن تميم الدارى رضى الله عنه ، وليس







مات سنة أربعين، ودفن ببیت جبرین أو جبریل من بلاد فلسطين . وهى قرية من قرى الخلیل .

وروى له : ثمانية عشر حديثا، لمسلم منها حديث واحد، وهو هذا الذى معنا وهو صاحب الجام ( وهو إناء من فضة زنته ثلاثمائة درهم ) الذى نزل فيه وفى صاحبه ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنَكُمْ ... الآية ﴾ .

كما فى رواية الترمذى وغيره عن ابن عباس رضى الله عنهما، عن تميم الدراى فى هذه الآية ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ ﴾ قال : برئ الناس منها غيرى وغير عدى بن بداء، وكانا نصرانيين يختلفان إلى الشام قبل الإسلام، فأتيا الشام لتجارتهما . وقدم عليهما مولى لبنى سهم، يقال له : بدیل بن أبى مريم بتجارة معه جام من فضة يريد به الملك وهو أعظم تجارته، فمرض، فأوصى إليهما وأمرهما أن يبلغا ما ترك أهله . قال تميم : فلما مات أخذنا ذلك الجام فبعناه بألف درهم . واقتسمناه أنا وعدى . فلما قدمنا إلى أهله دفعنا إليهم ما كان معنا، وفقدوا الجام، فسألونا عنه ، فقلنا : ما ترك غير هذا وما دفع إلينا غيره، قال تميم : فلما أسلمت بعد قدوم رسول الله ﷺ . المدينة تأثمت من ذلك، فأتيت أهله فأخبرتهم الخبر . ودفعت إليهم خمسمائة درهم وأخبرتهم أن عند صاحبى مثلها فوثبوا عليه، فأمرهم النبى ﷺ أن يستحلفوه بما يعظم به على أهل دينه، فحلف فنزلت ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنَكُمْ ﴾ إلى قوله ﴿ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ لَشَهَادَتُنَا أَحَقُّ مِنْ شَهَادَتِهِمَا ﴾ فقام عمرو بن العاص ورجل آخر منهم فحلفا . فنزعت الخمسمائة من عدى بن بداء <sup>(١)</sup> .

ومناقبه رضى الله عنه كثيرة . رحمه الله رحمة واسعة ورضى الله تعالى عن أصحاب النبى ﷺ أجمعين .

\* \* \*

---

(١) أخرجه ابن كثير فى التفسير ج٢ ص ١١٢ .

















ورسوله، لأن طاعتهم مستمدة من طاعتهما، فقد أخرج البخارى من حديث أنس مرفوعا «اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل عليكم عبد حبشى كأن رأسه زبيبة ما أقام فيكم كتاب الله».

وفى الصحيحين من حديث أبى هريرة رضى الله عنه عن النبى ﷺ قال : «من أطاعنى فقد أطاع الله، ومن عصانى فقد عصى الله، ومن يطع الأمير فقد أطاعنى ومن يعصى الأمير فقد عصانى».

لهذا لا يجوز الخروج على الحاكم بعدما حصل الاتفاق عليه ما أقام الصلاة ولم يظهر كفرا بواحا فقد روى مسلم وغيره عن عوف بن مالك رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم، وتصلون عليهم ويصلون عليكم، وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم وتلعنونهم ويلعنونكم. قال : قلنا يا رسول الله . أفلا ننايذهم عند ذلك . قال : « لا، ما أقاموا فيكم الصلاة، إلا من ولى عليه وال فرآه يأتى شيئا من معصية الله، فليكره ما يأتى من معصية، ولا ينزعن يدا عن طاعة».

وروى فى شرح مسلم : «يحرم الخروج على الإمام الجائر إجماعا، أى ويجاب عن خروج الحسين رضى الله عنه على يزيد بن معاوية . وسعد بن عمرو ابن العاص رضى الله عنه على : عبد الملك ونحوهما . بأن المراد إجماع الطبقة المتأخرة من التابعين فمن بعدهم . ا.هـ . نقله المدابغى فى حاشيته وفرق بعضهم بين من تغلب على الإمامة . فيجوز الخروج عليه إذا جار وطغى . وبين من عقدت له الإمامة . فلا يجوز . ا.هـ . الخطيب على المنهاج .

وحقيقة الأمر فيما يتعلق بخروج الحسين رضى الله عنه، أن الإمام الحسين لم يكن خارجا على يزيد وإنما كان خروجه إلى العراق - كطلب أهلها منه - ليطلب من عبید الله بن زياد - أحد ولادة يزيد - رفع الظلم عنهم . ويدل على ذلك أنه لم يخرج فى جيش وإنما خرج فى أهله وذويه، وقد أجبر رضى الله عنه على القتال الذى فرض عليه فى كربلاء، فكانت تلك المأساة الدامية التى عجلت بنهاية الدولة الأموية، ومن أراد الوقوف على تلك الحقيقة فليطالع كتب المؤرخين المعتمدين .

فالخروج على الأئمة مرفوض وغير جائز، وما طالب به التابعون والأئمة الأعلام ممن عاصروا الحجاج بن يوسف الثقفي الذي ظلم وبغى وأعمل السيف في رقاب الناس وعلى رأسهم العلماء من التابعين، إن الخروج على الإمام معصية وفعل جاهلي لا يقره الإسلام، لأنه يفرق كلمة المسلمين ويمزق وحدتهم، ويقضى على قوة جماعتهم. فيجعلهم نهبا لأعدائهم.

فقد أخرج مسلم وغيره من حديث حذيفة بن اليمان رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «يكون بعدى أئمة لا يهتدون بهديي، ولا يستنون بسنتي، وسيقوم فيكم رجال قلوبهم قلوب الشياطين في جثمان إنسان. قال: قلت: كيف أصنع يا رسول الله إن أدركت ذلك؟ قال: تسمع وتطيع وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك فاسمع وأطع».

وأخرج مسلم أيضاً من حديث عرفة الأشجعي رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من أتاكم وأمركم جميع على رجل واحد، يريد أن يشق عصاكم. أو يفرق جماعتكم، فاقتلوه».

وفي الصحيحين من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه، قال: «بايعنا رسول الله ﷺ في منشطنا ومكرهنا، وعسرنا ويسرنا وأثرة علينا وأن لا ننازع الأمر أهله، إلا أن تروا كفراً بواحاً، عندكم فيه من الله برهان». قال الخطابي: معنى قوله: بواحاً. يريد ظاهراً.

وروى مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «من خرج عن الطاعة، وفارق الجماعة، فميتته جاهلية». وأخرج نحوه عن ابن عمر رضي الله عنهما.

وفي الصحيحين من حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «من حمل علينا السلاح، فليس منا».

وأخرجه أيضاً من حديث أبي موسى، وأخرجه مسلم من حديث أبي هريرة وسلمة بن الأكوع وأحاديث الباب كثيرة، ويستدل بها جمهور العلماء على عدم

جواز الخروج على الإمام مطلقا، وجوز البعض الخروج على الظلمة منهم، وقد أوجب بعضهم الخروج على الظلمة تمسكا بأحاديث الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهي أعم مطلقا من أحاديث الباب.

ولذلك رفض جمهور العلماء هذا الرأي لأنه لا تعارض بين عام وخاص، أي أن أحاديث الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا تعارض أحاديث الباب، كما لا يجوز العكس.

وأما ما صدر من جماعة من السلف من الخروج على الأئمة، فلم يكن هذا منهم إلا صادرا عن اجتهاد منهم، وهم أتقى لله وأطوع لسنة النبي ﷺ ممن جاء من بعدهم من أهل العلم. والمجتهد يصيب ويخطئ، كما أن اجتهادهم لا يعارض به سنة ثبتت صحتها وورودها عن الصادق المصدوق ﷺ.

قال في الحجة البالغة: «ثم إن استولى من لم يجمع الشروط، لا ينبغي أن يبادر إلى المخالفة لأن خلعه لا يتصور غالبا إلا بحروب ومضايقات، وفيها من المفسدة أشد مما يرجى من المصلحة وبالجمل: فإذا كفر الخليفة بإنكار ضروري من ضروريات الدين، حل قتاله، بل وجب، وإلا، لا وذلك لأنه حينئذ فاتت مصلحة نصبه، بل يخاف مفسدته على القوم فكان قتاله من الجهاد في سبيل الله» ا.هـ.

ويشهد للصبر على جور الأئمة، أحاديث كثيرة منها ما تقدم ذكره. ومنها ما روى في الصحيحين عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «من رأى من أميره شيئا يكرهه فليصبر، فإنه من فارق الجماعة شبرا فمات. فميتته جاهلية».

وفيها أيضا من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا: «أعطوهم حقهم فإن الله سائلهم عما استرعاهم».

وأخرج الإمام أحمد من حديث أبي ذر رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: يا أبا ذر. كيف بك عند ولاة يستأثرون عليك بهذا الفئ، قال: والذي

بعثك بالحق أضع سيفي على عاتقي، وأضرب حتى ألحقك، قال: أولاً أدلك على ما هو خير لك من ذلك؟ «تصبر حتى تلحقني».

فحق الأئمة على الرعية طاعتهم، وعدم الخروج عليهم والصبر على جورهم، والدعاء لهم، وتقديم النصيح لهم. وعلى الأئمة أن يقبلوا نصيح الناصحين لهم ما كانت النصيحة خالصة لله تعالى ولرسوله ﷺ وهو ما فيه مصلحة الإسلام والمسلمين، وعليهم معاملة الرعية بالرد الحسن لمقالتهم وتحقيق شكاواهم، ومعاملتهم بالرفق واللين وسعة الصدر.

يقول الإمام الشوكاني رحمه الله تعالى في الدرر البهية:

«وعليهم الذب عن المسلمين، وكف يد الظالم، وحفظ ثغورهم وتدبيرهم بالشرع في الأبدان والأديان والأموال، وتفريق أموال الله في مصارفها، وعدم الاستئثار بما فوق الكفاية بالمعروف والمبالغة في إصلاح السيرة والسريرة» اهـ. فهذه أمور كلها معلومة في الفقه الإسلامي ونص عليها في الكتاب والسنة، فمن أخل منها بشيء فهو غاش لرعيته خائن لدينه، ومن لم يقدم النصيحة لإمامه إن احتاج إليها أو قدمها غير موافقة لما في دين الله فهو من الخائنين لدين الله عز وجل.

روى في الصحيحين وفي كتب السنن من حديث معقل بن يسار رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ما من عبد يسترعيه الله رعية، يموت يوم يموت، وهو غاش لرعيته، إلا حرم الله عليه الجنة».

وفي لفظ لمسلم «ما من أمير يلى أمور المسلمين، ثم لا يجتهد لهم ولا ينصح لهم إلا لم يدخل الجنة» وأخرج مسلم وغيره من حديث السيدة عائشة رضي الله عنها قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «اللهم من ولي من أمم أمتى شيئاً فرفق بهم، فارفق به».

والعلماء من أئمة المسلمين، لأنهم ورثوا علم النبوة، لذا تجب طاعتهم بقبول ما رووه وتقليدهم في الأحكام، ونشر مناقبهم، وإحسان الظن بهم.

وإجلالهم وإعظام قدرهم وتوقيرهم، والوفاء بما يجب لهم من الحقوق، وليس من العلماء من تزيا بزيهم وادعى العلم وأكل الدنيا بالدين، فإن نصحهم نصح عامة المسلمين إن لم يستحلوا.

وقد وجبت طاعة العلماء والنصح لهم وقبول النصح منهم لأنهم أكثر الناس خشية لله عز وجل ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾.

وقال سهل بن عبد الله التستري رضى الله عنه: «لا يزال الناس بخير ما عظموا السلطان والعلماء فإذا عظموا هذين، أصلح الله دنياهم وأخراهم. وإذا استخفوا بهذين أفسد دنياهم وأخراهم» فلا طاعة لمبتدع منهم، ولا لمقصر، ولا لداع إلى غير هدى، ولا لمتكالب منهم على دنيا وأكل الدنيا بالدين ولا لموال للظلمة والجباية، ولا لموال لأصحاب الملل الأخرى من الكافرين والمشركين والملحدين فكل هؤلاء ليسوا من العلماء، لأنه ليست لهم كرامة عند الله عز وجل، واتباعهم من الشبهات التي نهينا عنها، والتورع في الأخذ بها.

وفق الله أئمة المسلمين لما فيه صلاح حال البلاد والعباد في الدنيا والآخرة إنه سميع مجيب.

- (وعامتهم) : عامة الناس هم : من عدا من سبق من الأئمة ونوابهم والعلماء العاملين.

وهنا نلاحظ مظهرا من مظاهر البلاغة النبوية . وفيه يقرر النبي ﷺ قاعدة شرعية عظيمة، ولا عجب . فقد أوتى رسول الله ﷺ جوامع الكلم واختصر له الكلام لذا فنحن نلاحظ أنه قال : وعامتهم . دون تكرير اللام معها كما فعل مع سابقاتها، وذلك لأن العامة توابع للأئمة، ولا استقلال لهم بذواتهم، لهذا لم يقل النبي ﷺ ولعامتهم وإلا لكان العامة مستقلين وغيرتا بعين للأئمة على اختلاف مراتبهم.

ونصح العامة يكون بإرشادهم إلى ما يصلح أخراهم ودنياهم، وكف الأذى



وقديما قالوا قولة حق « النصيحة على الملاء فضيحة » لأن الإنسان تؤذى مشاعره بذلك ولربما يرد على ناصحه ردا غير محمود، ولربما يرفض قبول النصيحة له .

ويوصى عمر بن الخطاب رضى الله عنه بعض إخوانه فيقول :

«أوصيك بستة أشياء: إن أردت أن تقع فى أحد وتذمه، فقدم نفسك فإنك لا تعلم أحدا أكثر عيوباً منها. وإن أردت أن تعادى أحدا فعاد البطن فليس لك عدو أعدى منها، وإن أردت أن تحمد أحدا، فاحمد الله تعالى فليس أحد أكثر منه منة عليك والطف بك منه، وإن أردت أن تترك شيئا فاترك الدنيا. فإنك إن تركتها فإنك محمود، وإلا تركتك وأنت مذموم، وإن أردت أن تستعد لشيء فاستعد للموت، فإنك إن لم تستعد له حل بك الخسران والندامة وإن أردت أن تطلب شيئا فاطلب الآخرة. فلست تنالها إلا بأن تطلبها» .

هذا . وقد جاء رسول الله ﷺ بهذه الأمور مرتبة ترتيب أولوية وأهمية ولم ترتب ترتيبا عفويا جاء مصادفة .

فقد بدأ فى الحديث بالنصيحة لله تعالى ، لأن الدين له حقيقة، وثنى بكتابه لأنه المنهج والنور والهداية وثلت بالرسول ﷺ لأنه الصادق الأمين، المأمور بتبليغ الرسالة ودعوة الناس إلى التوحيد الخالص لله عز وجل .

ثم أتى بأولى الأمر وهم الحكماء والعلماء لأنهم خلفاء الأنبياء القائمون بسنتهم، القاضون بشريعة الله والمطبقون لأحكامها، ثم ختم الحديث بذكر العامة لأنهم الأتباع وهم محتاجون إلى بذل النصيح لهم وعدم غشهم .

فهذا الحديث من جوامع كلم النبي ﷺ، وفيه وضع أصولا وقواعد يجب على المسلمين الالتزام بها ومراعاة تنفيذها كما سبق القول فيه . والله أعلم .

\* \* \*

فقه الحديث : يستفاد من الحديث الأحكام الشرعية التالية :

- ١- قدر النصيحة في الإسلام . وأنها لا تكون إلا بما يعود على الإنسان من خيري الدنيا والآخرة .
- ٢- مشروعية فرضية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .
- ٣- الإسلام قرآن وسنة ، ولا مكان للبدعة في شريعة الله عز وجل .
- ٤- بيان منزلة كتاب الله عز وجل ومنزلة الرسول ﷺ .
- ٥- حسن الأسوة برسول الله ﷺ .
- ٦- وجوب طاعة الأئمة ووجوب احترامهم وعدم جواز الخروج عليهم إلا إذا كفروا بالله تعالى أو أنكروا مشروعية أمر ثبتت مشروعيته بالنص الصريح .
- ٧- طاعة العلماء بالسمع لهم ومنهم والامتثال بما يقولون وتقليدهم في الأحكام .
- ٨- المسلمون جميعا أمام الحق سواء .
- ٩- يجوز للعالم أن يثير في السامع السؤال لجذب انتباهه إلى ما يقوله .
- ١٠- للسائل أن يسأل إذا عمى عليه الأمر ولم يستطع الفهم .
- ١١- العامة تبع للأمرء والعلماء .
- ١٢- معاملة الناس بالرفق واللين عند تقديم النصيح لهم .
- ١٣- حرمة التعريض بالناس بما يؤذى مسامعهم أو بما يثير حولهم الشك والشبهات .

\* \* \*

## الحديث السابع

عن أبي هريرة: عبد الرحمن بن صخر رضى الله عنه . قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « ما نهيتكم عنه فاجتنبوه ، وما أمرتكم به فأتوا منه ما استطعتم ، فإنما أهلك الذين من قبلكم كثرة مسائلهم واختلافهم على أنبيائهم » .

رواه البخارى ومسلم

\* \* \*

هذا الحديث بهذا اللفظ، خرجه مسلم وحده من رواية الزهرى عن سعيد ابن المسيب، وأبى سلمة كلاهما عن أبى هريرة، وخرجاه من رواية أبى الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة عن النبى ﷺ قال : « دعونى ما تركتكم ، إنما أهلك من كان قبلكم سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم فإذا نهيتكم عن شئ فاجتنبوه . وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه استطعتم » .

وخرجه مسلم من طريقين آخرين عن أبى هريرة بمعناه، ذكره ابن رجب فى جامع العلوم والحكم .

\* \* \*

**التعريف بالراوى :** هو أبو هريرة، اشتهر بهذه الكنية حتى نسمى اسمه الأصلى مما جعل الناس يختلفون فى اسمه على خمسة وثلاثين قولاً، وأصحها ما ذكره الإمام النووى رضى الله عنه أن اسمه هو : عبد الرحمن بن صخر الدوسى رضى الله عنه، سماه رسول الله ﷺ : عبد الرحمن .

وروى ابن اسحاق عنه أنه أبدل به فى الإسلام عن : عبد شمس . وبه كان يسمى فى الجاهلية ، وروى ابن عبد البر وابن اسحاق رحمهما الله تعالى : أنه قال : ( كنت أحمل يوماً هرة فى كفى . فرأى رسول الله ﷺ . فقال لى : ما هذه ؟ فقلت : هرة ، فقال : يا أبا هريرة ) .

وقيل كناه بها أبوه، لأنه كان يلعب بهرة في صغره وهو يرعى الغنم لأهله .  
رواه الترمذى .

أسلم رضى الله تعالى عنه فى عام خيبر، وشهداها مع النبى ﷺ، ولازمه ملازمة كاملة رغبة فى العلم ليعوض ما فاتته من الإسلام والجهاد، ورضى من الدنيا بشبع بطنه فقط، وكان يدور مع رسول الله ﷺ حيثما دار . ومن ثم من الله تعالى عليه بحفظ الكثير من العلم، فكان من أحفظ الصحابة رضى الله عنهم وأكثرهم رواية، وقد شهد له الرسول ﷺ بالحرص على العلم والحديث .

يقول أبو هريرة رضى الله تعالى عنه، قلت : يا رسول الله . إني سمعت منك حديثا كثيرا، وإننى أخشى أن أنساه، فقال : ابسط رداءك فبسطته، فضرب بيده فيه . ثم قال : ضمه، فضممته فما نسيت شيئا بعده .

ولقد اتهم معاوية بن أبى سفيان رضى الله عنه أبا هريرة رضى الله عنه . فعقد له امتحانا - أيام خلافته - ليتأكد من صدق روايته وقوة حفظه للحديث، فجمع الكثير من الرواة . وأخذ يسأل أبا هريرة، وهو يجيب فى ثبات وثقة، فشهد له الجميع وفى مقدمتهم معاوية رضى الله عنه بقوة الحفظ، وصدق الرواية، فأقره وطلب منه أن يحدث عن رسول الله ﷺ بدون حرج وقد اتهمه علماء صغار مرات عديدة وفى عصور مختلفة، ولكنهم لم يستطيعوا أن يقيموا الحجة على صحة اتهامهم له رضى الله عنه، ولا زال المستشرقون يحاولون إصااق التهم به . كيدا للإسلام وأهله بهدف تشكيك الناس فى الصحابة رضى الله تعالى عنهم .

يقول الإمام البخارى رضى الله تعالى عنه فى أبى هريرة « روى عنه أكثر من ثمانمائة ما بين صحابى وتابعى » . ويكفيه هذه الشهادة من شيخ الحديثين وإمامهم .

وقد استعمله عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه فى خلافته، والياً على البحرين ثم عزله، وبعد مضى فترة، راوده على العمل مرة أخرى، فأبى أبو هريرة . وظل يحدث ويسمع الأخبار والآثار وبقي بالمدينة المنورة حتى توفي بها سنة سبع أو ثمان أو تسع وخمسين عن ثمان وسبعين سنة وبعد الصلاة عليه، دفن بالبقيع بجوار الرفاق من أصحاب رسول الله ﷺ ومناقبه رضى الله تعالى عنه كثيرة .

وكلها تدل على حسن تقواه وزهده في الحياة الدنيا كما تدل على غزارة علمه وقوة حفظه روى عنه خمسة آلاف وثلاثمائة حديث وأربعة وسبعون حديثاً. اتفقاً منها على ثلاثمائة وخمسة وعشرين. وانفرد البخارى بثلاثة وتسعين ومسلم بمائة وسبعين. وما روى لأحد غيره مثله رحمه الله وأجزل له في العطاء.

\* \* \*

### شرح الحديث :

(قال : سمعت رسول الله ﷺ . يقول :) : أخبر أبو هريرة رضى الله تعالى عنه أنه قد تلقى هذا الحديث سماعاً من فى رسول الله ﷺ . والسماع من المحدث أقوى حجة لأنه يزيل كل شبهة أو أدنى لبس فى نفس المتلقى، ولذلك يكون السماع من الشيخ أفضل من الإخبار من أحد طلابه ومريديه، وهذا لا يعنى الإقلال من شأن المريد فيما يخبر به عن شيخه، ولكن السماع من الشيخ تتلقاه أذن السامع بلفظه ومعناه، أما السماع من المريد، فقد يكون بهما معاً، أو بالمعنى فقط. فقول الراوى : سمعت من رسول الله ﷺ . أسلوب تأكيد وتثبيت، يلزم المسلم التمسك به عند تلقى مسائل العلم، وخاصة السنة النبوية الشريفة.

قال الصادق المصدوق الذى لا ينطق عن الهوى ﷺ :

- (ما نهيتكم عنه فاجتنبوه) : وفى رواية لمسلم : « وإذا نهيتكم عن شئ فدعوه ». ولكن الرواية المتفق عليها « فاجتنبوه » أبلغ من رواية « فدعوه » لأن الرواية الأولى تنهى عن فعل المنهى عنه وعما يقرب إليه، وأما الثانية، فإنها تنهى عن فعل الشئ نفسه، ومن الأولى قول الله عز وجل للنبي ﷺ عندما سأل أصحابه عن الخمر ﴿ فَاجْتَنِبُوا لَعَلَّكُمْ تَفْلَحُونَ ﴾ لأنها أبلغ من « دعوه » أو « اتركوه » أو « لا تشربوه » لأنه ينهى عن مجرد الاقتراب منه، والتواجد فى أماكن شربه، ولسوف نرى النهى بهذا اللفظ ( فاجتنبوا ) يأتى عند الأمر العظيم والخطير، ورأسه المحرمات فهذا الخطاب ونحوه يختص لغة بالموجودين عند نزوله . ولكنه يشملهم ومن بعدهم، لما هو معلوم من الدين بالضرورة . أن هذه الشريعة عامة إلى يوم القيامة، والعبرة دائماً بعموم اللفظ لا بخصوص السبب . فهذا النهى



فمن هاتين الآيتين وأمثالهما قرر الأئمة الأعلام من فقهاء الإسلام مبدأ هاماً، هو: «إن الضرورات تبيح المحظورات».

ولكن الملاحظ أن الآية قيدت المضطر أن يكون (غير باغ ولا عاد) وفسر هذا بأن يكون غير باغ للذة طالب لها. ولا عاد حد الضرورة متجاوز في التشبع. ومن هذا القيد أخذ الفقهاء مبدأ آخر هو: «الضرورة تقدر بقدرها» فالإنسان وإن خضع لداعى الضرورة لا ينبغي أن يستسلم لها، ويلقى إليها بزمام نفسه، بل يجب أن يظل مشدوداً إلى أصل الحل باحثاً عنه، حتى لا يستمرى الحرام أو يستسهله بدافع الضرورة.

وقد كرر هذا المعنى في أربع سور من القرآن الكريم كلما ذكر محرمات الطعام:

قال الله تعالى: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٧٣]  
وقال أيضاً: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرٍ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [المائدة: ٣]

وقال أيضاً: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٤٥]

وقال أيضاً: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [النحل: ١١٥]

وقال أيضاً: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرَرْتُمْ إِلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١١٩]

والإسلام بإباحته المحظورات عند الضرورات، إنما يساير في ذلك روحه العامة. وقواعده الكلية تلك هي روح اليسر الذي لا يشوبه عسر، والتخفيف الذي وضع به عن الأمة الأصار والأغلال التي كانت على من قبلها من الأمم. قال الله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]. وقال عز وجل: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [المائدة: ٦]. وقال سبحانه وتعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ





بالإتيان به بجميع قيوده أو أوصافه وإن كان من أشق التكاليف، وهذا من قواعد الإسلام المهمة مما أوتي به ﷺ من جوامع الكلم، لأنه يدخل فيه ما لا يحصى من الأحكام، وبه وبآية الموافقة له يخص عموم قوله تعالى ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾.

فإذا عجز عن ركن أو شرط. لنحو وضوء، أو صلاة، أو قدر على غسل أو مسح بعض أعضاء الوضوء أو التيمم أو على ستر بعض العورة، أو على بعض الفطرة، لا عن الرقبة في الكفارة لأن لها بدلا. أو بعض الفاتحة، أو إزالة بعض المنكر، أتى بالممكن وصحت عبادته مع وجوب القضاء تارة وعدمه أخرى كما هو مقرر في الفروع (مسائل الفقه).

ويؤخذ من هذا، القاعدة المشهورة: أن درء المفسد أولى من جلب المصالح، فإذا تعارضت مصلحة ومفسدة، قدم دفعها. لأن اعتناء الشارع بالمنهيات أشد منه بالمأمورات كما علم مما تقرر، ومن ثم سومح في ترك الواجب بأدنى مشقة، كالقيام في فرض الصلاة وفطر رمضان والعدول إلى التيمم، ولم يسامح في الإقدام على منهي، وخصوصا الكبائر إلا إذا حققت الضرورة، وقد تراعى المصلحة لغلبتها على المفسدة، ومنه: الصلاة مع اختلال بعض شروطها فإن فيها مفسدة، هي الإخلال بالإجلال لله تعالى عن أن يناجى إلا على أكمل الأحوال، ومع ذلك يجب فعلها. تقديم لمصلحتها. وكالكذب للإصلاح. فإنه جائز، لأن مصلحته حينئذ تربو على مفسدته، وهذا النوع راجع في الحقيقة إلى ارتكاب أخف المفسدتين.

ثم هذا الحديث موافق لقوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ وأما ﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾ فقليل منسوخ<sup>(١)</sup>. والأصح بل الصواب وبه جزم المحققون أن تلك مبينة لهذه، قاله المصنف (النووي) وإنما يتم هذا على تفسير حق تقاته، بامتنال أمره واجتناب نهيه، أما على المشهور من تفسيره بأن يذكر فلا

---

(١) قال قتادة والسدي وابن زيد والربيع بن أنس: إنها منسوخة بالاولى.

ينسى، ويطاع فلا يعصى، فالأوجه النسخ، فإن هذه لما نزلت تخرجت الصحابة رضى الله تعالى عنهم. وقالوا: أينما يطبق ذلك؟ فنزلت تلك، ولتوقف الأمور به على فعل بخلاف المنهى عنه، فإنه كف محض، قال فى ذلك «فأتوا منه ما استطعتم» وفى هذا «فاجتنبوه».

وعن أحمد رضى الله تعالى عنه، أنه يؤخذ من الحديث: أن النهى أشد من الأمر لأنه لم يرخص فى شئ منه، والأمر مقيد بالاستطاعة.

وقريب من هذا قول بعضهم: أعمال البر يعملها البار والفاجر، والمعاصى لا يتركها إلا صديق قيل: وتفضيل ترك المنهى على فعل الطاعة إنما أريد به على نوافلها، وإلا فجنس الواجب لكون العمل فيه مطلوباً لذاته، أفضل من ترك المحرم. لأن المطلوب عدمه، ومن ثم لم يحتج لنية، ولذلك كان ترك الواجب قد يكون كفراً، كترك التوحيد، بخلاف ارتكاب النهى، فإنه لا يقتضى الكفر بنفسه. انتهى وفيه نظر<sup>(١)</sup>. وذلك لأن ارتكاب المنهى عنه قد يقتضى الكفر بنفسه، لما مر من أن المعاصى بريد الكفر والعياذ بالله تعالى ثم يبين رسول الله ﷺ معللاً سبب قوله الذى مر بيانه فقال:

– (فإنما أهلك الذين من قبلكم كثرة مسائلهم واختلافهم على أنبيائهم): لقد أخبرنا الله سبحانه وتعالى فى القرآن الكريم أخبار الأمم السابقة وأحوالهم مع أنبيائهم وما آلت إليه أمورهم من الهلاك والدمار لعدم التزامهم وأخذهم بمنهج الله عز وجل.

ويذكر رسول الله ﷺ فى هذا الحديث أن أسباب هلاكهم منحصرة فى أمرين:

الأول: كثرة مسائلهم من غير ضرورة عما لا يعنيه، وربما يكون فى

---

(١) لا فرق بين الواجب والركن والفرض فى المعنى، وكذا لا فرق فى المعنى بين المندوب والسنة والنافلة عند الشافعية خلافاً لمن يرى فرقاً بينها فى المعانى. فهم لم يفرقوا بين الواجب والفرض والركن إلا فى أعمال الحج فقط وقد جرى ابن حجر الهيثمى على هذا كونه شافعي المذهب، وكذا كاتب هذه السطور المتواضعة.





ملك، يأتيك فى صورة آدمى ليختبرك . فإذا أتاك فقل له : أتأمرنا أن نبيع هذه البقرة أم لا؟ ففعل، فقال له الملك : اذهب إلى أمك وقل لها : أمسكى هذه البقرة، فإن موسى بن عمران يشتريها منكم لقتيل يقتل من بنى إسرائيل فلا تبيعوها إلا بملء مسكها (جلدها) دنانير، فأمسكوها، وقدر الله تعالى على بنى إسرائيل ذبح تلك البقرة بعينها، فما زالوا يستوصفون حتى وصف لهم تلك البقرة مكافأة له على بر والدته، فضلا منه ورحمة ، فذلك قوله تعالى : ﴿ ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا هِيَ ﴾ إلى آخر الآيات فطلبوها فلم يجدوها بكمال صفتها إلا مع الفتى، فاشتروها بملء مسكها ذهباً، فذبحوها، وضربوا القاتل ببعض منها كما أمر الله تعالى، فقام القاتل حياً بإذن الله تعالى وأوداجه تشخب دماً . وقال : قتلنى فلان، ثم سقط ومات مكانه . فحرم قاتله الميراث .

وفى الخبر « ما ورث قاتل بعد صاحب البقرة » قال الله تعالى : ﴿ كَذَلِكَ يُحْيِي اللَّهُ الْمَوْتَى ﴾ كما أحيا عاميل ﴿ وَيُرِيكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ وقيل تمنعون أنفسكم عن المعاصي، فسبحان من فاوت بين الخلق (١) . ١. هـ .

وكان سبب قتله كما قال عطاء والسدى : أنه كان كثير المال وله ابن عم مسكين لا وارث غيره، فلما طال عليه موته، قتله ليرثه، وقال بعضهم : كان تحت عاميل بنت عم له تضرب مثلاً فى بنى إسرائيل فى الحسن والجمال، فقتل ابن عمها ليستنكحها قاتله، وقال بعضهم : قتله ابن أخيه لينكح أمته، فلما قتله حمله من قرية إلى قرية أخرى فآلقاه هناك، وقيل ألقاه بين قريتين .

وقال عكرمة : كان لبنى إسرائيل مسجد له إثنا عشر باباً لكل سبط منهم باب، فوجد قتيل على باب سبط وجر إلى باب سبط آخر . فاختصم السبطان فيه . وقال ابن سيرين : قتله القاتل ثم احتمله فوضعه على باب رجل منهم ثم أصبح يطلب ثأره ودمه ويدعيه عليه، فلما اشتبه على الناس، جاءوا إلى موسى

---

( ١ ) المجالس السننية للفتنى والفتوحات الوهية للشبراخيتى وحاشية المدابغى على فتح

المبين .

وسأله أن يدعو الله لهم يبين لهم بدعائه، فأمرهم بذبح بقرة. ١. ه ذكره الشبراخيتي في الفتوحات الوهية.

ولذلك نهى النبي ﷺ عن قيل وقال وكثرة السؤال، ومن ثم لما أكثروا السؤال عليه ﷺ غضب، ثم صعد المنبر وهو غضبان، قال أنس بن مالك، ونحن نرى أن معه جبريل، فما رأيت يوماً كان أكثر بكاء منه، فقال رجل: يا رسول الله من أبى؟ قال: أبوك خذافة - وكان الناس يسبون وينسبوه لغيره - وقال آخر: من أبى؟ قال: أبوك سالم مولى شيبة. وقام آخر فقال: أين أبى؟ فقال: في النار. ثم قال: يا أيها الناس إن الله قد فرض عليكم الحج، فحجوا، فقام إليه الأقرع بن حابس. فقال: يا رسول الله. أكل عام، فسكت حتى قالها ثلاثاً، فقال ﷺ: «لو قلت نعم لوجب ولما استطعتم، ثم قال: ذروني ما تركتكم فإنما أهلك الذين من قبلكم كثرة مسائلهم واختلافهم على أنبيائهم. فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه، وإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم فحسبوا - رضى الله عنه - على ركبته. وقال: رضينا بالله رباً، وبالإسلام ديناً، وبمحمد ﷺ نبياً. لا تفضحنا بسرائرنا. واعف عنا، عفا الله عنك. قال: فسرى عنه. ثم التفت إلى الحائط. فقال: لم أر كالיום في الخير والشر، أريت الجنة والنار وراء هذا الحائط (١)».

وخرج الطبري في التفسير من حديث أبي هريرة قال: خرج رسول الله ﷺ وهو غضبان محمراً وجهه حتى جلس على المنبر. فقام إليه رجل فقال: أين أنا؟ فقال: في النار. فقام إليه آخر. فقال: من أبى؟ قال: أبوك خذافة. فقام عمر رضى الله عنه. فقال: رضينا بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد نبياً وبالقرآن إماماً. إنا يا رسول الله حديثو عهد بجاهلية وشرك، والله أعلم بآبائنا، قال: فسكن غضبه. ونزلت هذه الآية ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِن تُبَدَّلَ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ﴾.

وروى أيضاً من طريق العوفي عن ابن عباس رضى الله عنهما في قوله تعالى:

(١) ذكره الشبراخيتي في الفتوحات الوهية.





قال ابن حجر الهيتمي <sup>(١)</sup> : «واعلم أن الناس انقسموا في هذا الباب ثلاثة أقسام :

فمنهم من سد بابها، حتى قل فهمه وعلمه بحدود ما أنزل الله . وصار حامل فقه غير فقيه وهم من اتباع أهل الحديث .

ومنهم من توسع في البحث عما لم يقع، واشتغلوا بتكليف الجواب عنه . وكثرة الخصومة فيه والجدال عليه حتى تفرقت قلوبهم، واستغرقتها بسببه الأهواء والشحناء والعداوة والبغضاء، ويقترن ذلك كثيرا بنية المغالبة وطلب العلو والمباهاة وصرف وجوه الناس إليهم . وهذا مما ذمه العلماء ودلت السنة على قبحه وتحريمه كما مر .

وأما فقهاء الحديث العاملون به، فوجهوا همتهم إلى البحث عن معاني القرآن والسنة وكلام الصحابة والتابعين، ومسائل الحلال والحرام وأصول السنة والزهد والرقائق ونحو ذلك مما فيه صفاء القلوب والإخلاص لعلام الغيوب جعلنا الله تعالى منهم بمنه وكرمه» ا.هـ.

فوصف هؤلاء الثلاثة . كما يلي : الأول : المفرط، والثاني : المفرط . والثالث : المتوسط .

فالأولون : النصيون وأصحاب الظاهر . والثاني : هم أصحاب البدع والأهواء ممن أكثروا من استخدام العقل وأسرفوا في ذلك حتى نسبوا للشريعة ما ليس منها .

والثالث : هم المعتدلون الباحثون عن الأدلة من النصوص القرآنية أو من السنة، وعن أقضية الصحابة والتابعين وفتاواهم، وكان هذا هو مسلك الأئمة الأربعة ومن تبعهم من العلماء العاملين فإن معظم همهم البحث عن معاني كتاب الله تعالى وما يفسره من السنن الصحيحة وكلام الصحابة والتابعين لهم بإحسان . وعن سنة رسول الله ﷺ ومعرفة صحيحها وسقيمها ثم التفقه فيها

---

(١) فتح المبين : ١٣٤ ، ١٣٥ .

وفهمها والوقوف على معانيها، ثم معرفة كلام الصحابة والتابعين لهم بإحسان في أنواع العلوم من التفسير والحديث ومسائل الحلال والحرام وأصول السنة والزهد والرقائق وغير ذلك فهذا هو طريق الأئمة الأربعة ومن وافقهم من العلماء الربانيين، وفي معرفة هذا شغل شاغل عن التشاغل بما أحدث من الرأي ما لا ينتفع به ولا يقع. وإنما يورث التجادل فيه: كثرة الخصومات والجدال وكثرة قيل وقال، وقد كان الإمام أحمد بن حنبل رضى الله عنه إذا سئل عن شئ من المسائل المحدثه المتولدات التي لم تكن وقعت يقول: «دعونا من هذه المسائل المحدثه».

وما أحسن قول يونس بن سليمان السقطي رضى الله عنه: نظرت في الأمر فإذا هو الحديث والرأي فوجدت في الحديث الرب عز وجل وربوبية وإجلاله وعظمته وذكر العرش وصفة الجنة والنار وذكر النبيين والمرسلين والحلا والحرام والحث على صلة الأرحام وجماع الخير فيه، ونظرت في الرأي فإذا فيه المكر والغدر والحيل وقطيعة الأرحام وجماع الشر فيه».

فسلوك منهج الأئمة: كالشافعي وأحمد وإسحاق وأبى عبيد وغيرهم. هو السلوك الأمثل، لأن فيه الاقتداء الصحيح بسلوك منهج أصحاب رسول الله ﷺ.

ومن زاغ عن طريق الأئمة، فقد وقع في مفاوز ومهالك وأخذ بما لا يجوز الأخذ به، وترك ما يجب العمل به. وملاك الأمر كله أن يقصد الإنسان بذلك وجه الله عز وجل والتقرب إليه سبحانه وتعالى بمعرفة ما أنزل على رسوله وسلوك طريقه والعمل بذلك ودعاء الخلق إليه.

ومن كان كذلك فقد وفقه الله تعالى وسدده وألهمه رشده وعلمه ما لم يكن يعلم، وكان من العلماء الممدوحين في كتاب الله تعالى في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾. وكان من الراسخين في العلم. روى ابن أبى حاتم في تفسيره من حديث أبى الدرداء رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ: سئل عن الراسخين في العلم. فقال: «من برت يمينه وصدق لسانه واستقام قلبه، ومن عف بطنه وفرجه. فذلك من الراسخين في العلم».



فتدار المعارك الطاحنة، بين أهل العلم ممن يخلعون على أنفسهم هذه الصفة، ثم تصعد معاركهم إلى معارك بالأسلحة النارية، وتلك هي أحوالنا وما أريد لنا من أعداء الإسلام.

وتلك معجزة من معجزات النبي ﷺ . مما يشير إليه الحديث من ضرورة الالتزام بما أمرنا به وبما نهينا عنه وعدم الاشتغال بما لا يعود على المسلمين بفائدة. وأن نلتزم في ذلك بما جاء في كتاب الله عز وجل وفي سنة النبي ﷺ ﴿وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا﴾.

\* \* \*

فقه الحديث : يستفاد من الحديث الأحكام الشرعية التالية :

- ١- هذا الحديث، قاعدة جليلة من قواعد الشريعة.
- ٢- فرضية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
- ٣- ضرورة الالتزام بالأوامر واجتناب النواهي.
- ٤- الدين يسر ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه.
- ٥- إن الله يحب أن تؤتى رخصه كما تؤتى عزائمه.
- ٦- أصحاب الأعذار الشرعية رخص الله لهم التخفيف بما يلائم قدرتهم على الفعل.
- ٧- حرمة الجدل في الدين بغير علم أو بعلم، إلا لطلب المعرفة والعلم بالأوامر والأحكام الشرعية.
- ٨- لا تهتم بما لا يعينك وبما لا يعود عليك بالفائدة في الدين أو في الدنيا.
- ٩- ضرورة الثقة في علماء الإسلام واحترامهم وتوقيرهم. ما كانوا أهلاً للثقة في دينهم.
- ١٠- ضرورة التمسك بالنص أو بما أجمع عليه المسلمون.

١١- رفض البدع والمنكرات التي ينشئها أصحاب البدع والأهواء وعدم مجالسة أصحابها .

١٢- أن من الأمم السابقة من شدد فشد الله عليهم .

١٣- التمسك بوحدة المسلمين ونبذ دواعي الاختلاف والفرقة .

١٤- ضرورة السؤال عن أوامر الدين لمعرفة أحكام الشريعة، وأن إهمال ذلك منهي عنه .

١٥- الحديث معجزة من معجزات النبي ﷺ ففيه نبوءة بما حدث في حياة المسلمين .

\* \* \*

## الحديث الثامن

عن أبي محمد : الحسن بن علي بن أبي طالب، سبط رسول الله ﷺ  
وريحانته رضي الله عنهما . قال : حفظت من رسول الله ﷺ :

(دع ما يريبك إلى ما لا يريبك) .

رواه الترمذی والنسائي، وقال الترمذی : حديث حسن صحيح

\* \* \*

هذا الحديث خرجه الإمام أحمد بن حنبل والترمذی والنسائي وابن حبان  
في صحيحه والحاكم من حديث يزيد بن أبي مريم عن أبي الجوزاء عن الحسن بن  
علي رضي الله عنهما .

وصححه الترمذی وأبو الجوزاء السعدی، وهو قطعة من حديث طويل ذكر  
فيه قنوت الوتر، وعند الترمذی وغير زيادة فيه « فإن الصدق طمأنينة والكذب  
ريبة » وقد روى من عدة طرق اختلف في درجات صحتها . ولكن هذا الجزء منه  
صححه الأكثرون .

\* \* \*

**التعريف بالراوي :** هو : أمير المؤمنين، أبو محمد : الحسن بن علي بن أبي  
طالب رضي الله تعالى عنهما، ابن سيدتنا الجليلة : فاطمة الزهراء، سيدة نساء  
العالمين رضي الله تعالى عنها .

فهو سبط رسول الله ﷺ . أي ابن بنته، وهو ريحانته : شبهه لسروره وفرحه  
به . وإقباله عليه بريحان طيب الريح، يرتاح لرؤيته وشمه، أو لأنه كان له رائحة  
طيبة كرائحة الريحان، ومن - بعد النبي ﷺ - أطيب من الحسن والحسين أطيب  
ريحا وأزكى طيبا؟ قال فيهما الصادق المصدق ﷺ : « هما ريحانتي من  
الدنيا » .





واسمها) جعدة بنت الأشعث الكندية ) أن تسمه ويتزوجها، وبذل لها مائة ألف . ففعلت الشقية، فلما مات رضى الله تعالى عنه بعثت إلى يزيد تسأله فيما وعدھا، فأبى وقال : إنا لم نرضاك للحسن، فنرضاك لأنفسنا، فحملت التراب على رأسها، واختلف فى سنة وفاته والأرجح أنها كانت سنة خمسين من الهجرة ودفن بالبقيع وقبره بها مشهور، روى له عن النبى ﷺ ثلاثة عشر حديثا، وروى له أصحاب السنن الأربعة . وروت عنه أم المؤمنين السيدة عائشة رضى الله تعالى عنها، رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت إنه حميد مجيد .

\* \* \*

### شرح الحديث :

- ( قال : حفظت من رسول الله ﷺ ) : قال الحسن رضى الله تعالى عنه . حفظت، والحفظ أكد من السماع، والسماع وسيلة من وسائل الحفظ . ولربما يسمع المرء وينسى فلم يحفظ . وهذا تأكيد من الراوى أنه سمع ذلك الحديث من رسول الله ﷺ فحفظه فوعاه فحدث به كما حفظه من النبى ﷺ .

ففى عبارة الإمام الحسن بن على رضى الله عنهما، ما يدل على فرط ذكائه وفطنته وحسن أدبه وصدق حديثه وقدرة وعيه . وتخلقه بالأخلاق النبوية السامية، وتتجلى مظاهر ذلك فى أمرين :

الأول : حسن الأدب مع رسول الله ﷺ، وذلك بوصفه بصفته « الرسول » ولم يصفه بالجد، وهذا منه أدب وتواضع جم . فلم يقل : حفظت من جدى . حتى لا ينال منه الشيطان فيأخذه العجب بنفسه . أو يصفه أحد من مرضى القلوب بأنه معجب بانتسابه للنبى ﷺ ، فيمنع بعبارته على نفسه وعلى الآخرين القول بذلك .

الثانى : التمسك بنصوص الكتاب والسنة ﴿ لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا ﴾ . فيخبر عن النبى ﷺ بوظيفته لا بنسبه كما خاطبه الله عز وجل بقوله : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ ﴾ ، ﴿ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ ﴾ وكما وصفه بقوله ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾ ، ﴿ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ﴾ . وهذا من الإمام الحسن رضى الله تعالى عنه، حسن فقه فى الدين، وإنزال الناس منازلهم، ولا عجب فالفضل لا يعرفه إلا أصحاب الفضل .



وقال أبو سليمان الداراني رضي الله عنه : قدم إلى أهلي مرة خبزاً وملحاً . فكان في الملح سمسمه فأكلتها، فوجدت رانها على قلبي بعد سنة .

وروى الشبراخيتي قال : وحكى أنه كان رجل من الأولياء قصد شخص زيارته فلما وصل إلى بيته خرج شاب عليه سيما المتكبرين فسلم على الشاب . فلم يرد عليه ، فتعجب وسأل عنه ، فقليل له إنه ابن الشيخ . فلما جاء الشيخ . رآه الزائر بسيما المتواضعين وكمال حسن الخلق ، فتعجب أشد من ذلك ، وقال في نفسه يا عجبا ، كيف يكون لمثل هذا الشيخ مثل هذا الولد ، فسأله الزائر عن سوء خلق ابنه . فقال الشيخ : لا تعجب فإنني جعت مدة من الأيام ، فأخبر بذلك جاري وكان من خواص السلطان فجاءني بطعام من بيت السلطان ، فلما أكلت من ذلك الطعام غلبت على شهوة الجماع ، فهذا الولد من نطفة ذلك الطعام .

- (إلى ما لا يريبك) : والمعنى : اترك ما تشك فيه من الشبهات إلى ما لا تشك فيه من الحلال كما سبق بيانه في حديث «الحلال بين والحرام بين ... فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه» . وهذا أصل في الورع . قال بعض العلماء : «الورع كله في ترك ما يريب إلى ما لا يريب» .

قال أبو عبد الرحمن العمري الزهد رضي الله تعالى عنه : إذا كان العبد ورعا ترك ما يريبه إلى ما لا يريبه وقال الفضيل بن عياض رضي الله عنه : يزعم الناس أن الورع شديد ، وما ورد على أمران إلا أخذت بأشدهما فدع ما يريبك إلى ما لا يريبك .

وقال حسان بن أبي سنان رحمه الله تعالى : ما شيء أهون من الورع ، إذا رابك شيء فدعه . وتنزه يزيد بن زريع عن خمسمائة ألف من ميراث أبيه فلم يأخذه ، وكان أبوه يلي الأعمال للسلطين ، وكان يزيد يعمل الخوص ويتقوت منه إلى أن مات رحمه الله تعالى .

وروى أن المسور بن مخرمة كان قد احتكر طعاما كثيرا ، فرأى سحابة في الخريف . فكرهه . فقال : ألا أراني كرهت ما ينفع المسلمين ؟ فآلى أن لا يربح فيه

شيئا، فأخبر بذلك عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه، فقال له عمر: جزاك الله خيرا.

وفى هذا ما يستدل به على أن المحتكر ينبغي له التنزه عن ربح ما احتكره احتكارا منهيا عنه.

قال ابن رجب: وقد نص الإمام أحمد رحمه الله على التنزه عن ربح ما لم يدخل فى ضمانه لدخوله فى ربح ما لم يضمن. وقد نهى عنه النبى ﷺ. فقال أحمد فى رواية عنه: «فمن أجر ما أستأجره بربحه إنه يتصدق بالربح».

وقال فى رواية عنه: فى ربح مال المضاربة إذا خالف فيه المضارب. أنه يتصدق به.

وقال فى رواية عنه: فيما إذا اشترى ثمرة قبل بدو صلاحها بشرط القطع ثم تركها حتى بدا صلاحها إنه يتصدق بالزيادة.

وحمله طائفة من أصحابنا - الحنابلة - على الاستحباب، لأن الصدقة بالشبهات مستحبة وروى عن عائشة رضى الله عنها، أنها سئلت عن أكل الصيد للمحرم إذا لم يصبه، فقالت: إنما هى أيام قلائل، فما رابك فدعه، يعنى ما اشتبه عليك هل هو حلال أو حرام فاتركه فإن الناس اختلفوا فى إباحة أكل الصيد للمحرم إذا لم يصد هو.

وقد يستدل بهذا على أن الخروج من اختلاف العلماء أفضل لأنه أبعد عن الشبهة. ١. هـ.

هذا وينكر الورع على انتهاك الحرمات ومرتكب الكبائر كما قال عبد الله ابن عمر رضى الله عنهما لمن سأل عن دم البغوض فى الحرم من أهل العراق: يسألوننى عن دم البعوض، وقد قتلوا الحسين، وسمعت النبى ﷺ يقول: «هما ريحانتاى من الدنيا».

وسأل رجل: بشر بن الحارث الحافى عن رجل له زوجة. وأمه تأمر بطلاقها.

فقال : « إن كان بر أمه فى كل شئ ولم يبق من برها إلا طلاق زوجته، فليفعل . وإن كان يبرها بطلاق زوجته، ثم يقوم بعد ذلك إلى أمه، فيضربها . فلا يفعل » .

ومن العلماء رجال ضربوا أروع الأمثلة فى الورع، ومنهم الإمام أحمد بن محمد بن حنبل رضى الله عنه الذى كان يستعمل الورع فى نفسه كثيرا، فقد روى عنه أنه أمر من يشتري له سمنا، فجاء به على ورقة، فأمر برد الورقة إلى البائع، وكان رضى الله عنه لا يستمد من محابر أصحابه وإنما يخرج معه محبرته يستمد منها . وفى ليلة من ليالى الصيف صعد فوق سطح منزله هروبا من شدة الحر وكان جيرانه على سطح منزلهم ومعهم مصباح ينتشر منه الضوء فى كل ناحية، فنزل سريعا حتى لا يجلس فى ضوء مصباح ليس يملكه، وليس معه ما يدفعه أجرة لصاحب المصباح نظير جلوسه فى ضوءه، وقيل لإبراهيم بن أدهم رضى الله عنه : ألا تشرب من ماء زمزم؟ فقال : « لو كان لى دلو شربت » إشارة إلى أن الدلو من مال السلطان . وهو مشتبه .

وقد روى بإسناد ضعيف عن عثمان بن عطاء الخراسانى عن أبيه عن الحسن عن أبى هريرة عن النبى ﷺ أنه قال لرجل « دع ما يريبك إلى ما لا يريبك » قال : وكيف لى بالعلم بذلك؟ قال : إذا أردت أمرا فضع يدك على صدرك فإن القلب يضطرب للحرام . . ويسكن للحلال . وإن المسلم الورع يدع الصغيرة مخافة الكبيرة » زاد الطبرانى : فقل له فمن الورع؟ قال : « الذى يقف عند الشبهة » . وقال عمر رضى الله عنه : دعوا الربا والريبة، يعنى ما ارتبتم فيه وإن لم تتحققوا أنه ربا، والله أعلم .

\* \* \*

فقه الحديث : استفاد من الحديث الأحكام الشرعية التالية :

١- ضرورة الأدب مع رسول الله ﷺ فى مخاطبته أو عند ذكر اسمه أو وظيفته أو عند زيارته .

٢- الحديث يضع قاعدة جلية من قواعد الدين لأنه يدعو إلى التمسك باليقين فى كل الأمور الدينية والدنيوية .

٣- إنه أصل فى الورع الذى هو مسلك الذين يخشون ربهم ويخافون يوم الحساب .

٤- ضرورة التدقيق فى التوقف عن الشبهات، والبعد عن كل ما فيه شبهة، إنما يصلح من كل من استقامت أحواله كلها، وتشابهت أعماله فى التقوى والورع بخلاف المنهمك فى الحرام .

٥- يقول العلماء: ما ثبت عنه ﷺ فيه رخصة ليس لها معارض، فاتباعها أولى من اجتنابها، وإن منعها من لم تبلغه أو لتأويل بعيد، مثاله: من تيقن الطهارة، وشك فى الحدث فقد صح أنه ﷺ قال لمن كان هذا حاله: « لا تنصرف حتى تسمع صوتاً أو تجد ريحاً » لا سيما إن كان شكه وهو فى الصلاة المفروضة . فيحرم عليه قطعها، وإن أوجبها البعض .

٦- الحديث من جوامع كلمه ﷺ وعليه مدار كمال الإيمان ودليل صدق اليقين . وفيه راحة الضمير، والإطمئنان على صحة السلوك .

\* \* \*











الله تعالى «ألا من ظلم معاهداً أو انتقصه أو كلفه فوق طاقته، أو أخذ منه شيئاً بغير طيب نفس فأنا حجيجه يوم القيامة» وإنما يجوز ذلك إذا أخل بشرط من شروط معاهدته بأن سب للإسلام والمسلمين، أو حارب المسلمين أو أعان على حربهم فعند ذلك يحل دمه، وكذلك إن قتل أو زنا أو ارتكب جرماً يحد به المسلمون. فإنه يجب على الحاكم أو من ينوبه أن يقيم عليه الحد المقدّر لتلك الجريمة.

ولقد حرم قتل المسلم الذي لم يرتكب جرماً يحل قتله، لقول الله عز وجل: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ﴾.

وقد روى في النهي عن قتل المسلم أحاديث عدة نذكر منها: أخرج الشيخان عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «اجتنبوا السبع الموبقات - أي المهلكات - قيل: يا رسول الله وما هن؟. قال: الإشراك بالله. والسحر، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم. والتولى يوم الزحف، وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات».

وأخرج أيضاً عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: «ذكر رسول الله ﷺ الكبائر فقال: الشرك بالله وعقوق الوالدين وقتل النفس». الحديث.

وروى البخاري: «الكبائر: الإشراك بالله وعقوق الوالدين وقتل النفس واليمين الغموس».

وروى الإمام أحمد والنسائي وغيرهما: «أنه ﷺ سئل عن الكبائر. قال: الإشراك بالله، وقتل النفس المسلمة، والفرار يوم الزحف».

وروى البخاري وغيره. «لن يزال المؤمن في فسحة من دينه ما لم يصب دماً حراماً».

وروى البيهقي. «من أعان على دم امرئ مسلم ولو بشطر كلمة كتب بين عينيه يوم القيامة آيس من رحمة الله».

والأحاديث غيرها كثيرة في عظم قتل المسلم وخطورة ذلك لأن في قتل

الإنسان إفسادا للصورة الإنسانية المخلوقة في أحسن تقويم مما يضر بأمن المجتمع وإرهاب أفرادهِ لذا فإنه لا يحل أن يراق دم امرئ مسلم إلا إذا ارتكب جرما يوجب ذلك من هذه الأمور الثلاثة. فيجب على الحاكم القتل بها، لما فيه من المصلحة العامة، وهى حفظ النفوس والأديان والأنساب، إلا أن يعفو صاحب الدم، أو يرجع المرتد إلى الإسلام، دون الثيب الزانى فإنه لا تقبل توبته عند الحاكم أو القاضى، فليس لأى منهما عدم إقامة الحد على الثيب الزانى مهما كانت الأسباب لضرره الكبير بالمجتمع، لما يحدثه من انتهاك للأعراض واختلاط للأنساب وفساد للقيم والأخلاق، وتعد على الحرمات.

فأول هذه الأمور الثلاث وأشدّها شناعة، وأبغضها عند الله تعالى وعند الخلق أجمعين.

- (الثيب الزانى) : وهو المحصن ذكرا كان أو أنثى، والمراد بالمحصن فى هذا الباب : الحر البالغ العاقل، وكذا السكران المتعدى بسكره، الواطئ أو الموطوءة فى القبل فى نكاح مباح تم بعقد صحيح، وخرج بالثيب : البكر فحده جلد مائة جلدة. ونصفها إن كان رقيقا، ويغرب الذكر الحر عاما، وخرج بالحر : العبد. فإنه يجلد خمسين جلدة ولا يرجم، لأن العبد مال مملوك لسيدهِ، وإزهاق روحه. ضياع لمال سيده، وخرج بالبالغ : الصبى مميزا كان أو غير مميز. كونه غير مكلف. وخرج بالعاقل : المجنون لسقوط التكليف عنه وكذا السكران غير المتعدى بسكره والمغمى عليه لعدم إدراكه لما يفعل ولما يقول، كما أنه لا يحصل الإحصان بوطء أمته. ولا بوطئه فى نكاح فاسد.

ولا يشترط لإحصانه : الإسلام، كما هو الحال فى اشتراطه فى القذف. وذكره فى هذا الحديث، لا ينافى ذلك كما هو ظاهر للمتأمل، فيرجم ذمى ومرتد أحصنا بالنكاح الصحيح. وإن لم يرض الذمى بحكمنا لأنه لا يشترط رضاه.

وقال فريق من العلماء : إن أسلم قبل رجمه سقط عنه الحد، ولكن الراجح عدم سقوطه فيحد، وما نقله الإمام القنوى رحمه الله تعالى. عن النص من أنه لا يحد، وتبعه فى هذا ابن حجر الهيثمى مفرع على القول بسقوط الحد بالتوبة. والراجح خلافه.



الثانى : الإقرار، بشرط أن يكون بالغاً عاقلاً، ولا يشترط الإسلام خلافاً للإمام مالك ولا الحرية، فلو أقر العبد بالزنا، حد خلافاً لزفر من الحنفية، وقد اختلف فى تكرار الإقرار وعدمه، فذهب بعض العلماء ومنهم مالك والشافعى إلى القول بالإكتفاء فى الإقرار بمرة واحدة مستدلين بحديث العسيف - الأجير الذى زنا بامرأة مؤجره، وفيه : « واغدا يا أنيس على امرأة هذا . فإن اعترفت . فارجمها » . وبحديث الغامدية، فقد أقرت مرة واحدة .

وذهب الإمام أبو حنيفة وأحمد - رضى الله عنهما - إلى أنه لا بد من الإقرار أربع مرات لتقوم كل مرة مقام شهادة شاهد، محتجين بحديث ماعز بن مالك . فقد كان كلما أقر أعرض عنه رسول الله ﷺ حتى أقر على نفسه أربع مرات فأمر رسول الله ﷺ برجمه .

روى الشيخان فى صحيحيهما بسندهما عن أبى هريرة رضى الله عنه أنه قال : « أتى رجل - ماعز بن مالك - من المسلمين رسول الله ﷺ وهو فى المسجد فناده . فقال يا رسول الله، إني زنيت، فأعرض عنه، فتنحى تلقاء وجهه، فقال له : يا رسول الله . إني زنيت، فأعرض عنه حتى ثنى ذلك عليه أربع مرات، فلما شهد على نفسه أربع شهادات . دعاه رسول الله ﷺ فقال : أبك جنون؟ قال : لا . قال : فهل أحصنت؟ قال : نعم . فقال رسول الله ﷺ : اذهبوا به فارجموه . قال أبو شهاب : فأخبرني من سمع جابر بن عبد الله يقول : فكنيت فيمن رجمه فرجمناه بالمصلى . فما أذلفته - آلمته - الحجارة . هرب، فأدركناه بالحرة فرجمناه » .

وقد ذهب أبو حنيفة إلى اشتراط أن يكون الإقرار فى أربعة مجالس قيل : من مجالس المقر وقيل من مجالس الحاكم، والأول هو الصحيح، ويشهد لراى أبى حنيفة ما ورد فى بعض روايات الحديث من أن الإقرار كان فى مجالس متعددة .

فهذان الأمران هما وسيلتا إثبات وجوب الحد بالزنا الذى ثبت وقوعه بهما أو بإحدهما وقد اختلف حول إثبات الزنا بالحبل إذا ظهر بامرأة .



والرجوع شبهة، والحدود تدراً بالشبهات، وقالوا: وإنما لم يجب ضمان ماعز على الذين قتلوه بعد ما فر، لأن هربه ليس صريحاً في الرجوع.

كما أن الذين قتلوه لم يكونوا على علم بالحكم في ذلك إلا بعد أن أقاموا عليه حد الرجم حتى الموت ولم يعلموا الحكم إلا بعد الرجوع إلى النبي ﷺ وسمعوا قوله السابق «هلا تركتموه فيتوب فيتوب الله عليه».

وقال الحسن وسعيد بن جبيرة وابن أبي ليلى يقام عليه الحد ولا يترك، لأن ماعزاً هرب فقتلوه ولم يتركوه، وروى أنه قال لهم: «ردوني إلى رسول الله ﷺ فإن قومي هم غروني من نفسي وأخبروني أن رسول الله غير قاتلي، فلم ينزعوا عنه حتى قتلوه» (١).

وقالوا أيضاً: ولو قبل رجوعه للزمتهم ديته. ولم يغرمهم رسول الله ديته. ولأنه حق واجب بإقراره فلم يقبل رجوعه عنه كسائر الحقوق (٢).

ويمكن الرد عليهم بما قلناه سابقاً من أنهم لم يكونوا يعرفون حكم الرجوع بعد الإقرار إلا بعد تنفيذهم إقامة الحد عليه.

وأما اللواط وهو فعل قوم لوط بأن يأتي الرجل الرجل أو المرأة في دبرها، فقد اختلف العلماء فيه: ذكر أقوالهم ابن حجر الهيتمي رحمه الله تعالى في كتابه الزواج فقال: قال البغوي: اختلف أهل العلم في حد اللواط، فذهب قوم إلى أن حد الفاعل حد الزنا وإن كان محصناً يرجم وإن لم يكن محصناً يجلد مائة، وهو قول ابن المسيب وعطاء والحسن وقتادة والنخعي، وبه قال الثوري والأوزاعي، وهو أظهر قول الشافعي، ويحكى أيضاً عن أبي يوسف. ومحمد بن الحسن.

وعلى المفعول به عند الشافعي على هذا القول جلد مائة وتغريب عام. رجلاً كان أو امرأة محصناً كان أو غير محصن.

---

(١) من رواية أبي داود.

(٢) الحدود في الإسلام بتصرف يسير ص ١٤٤ - ١٥٠.

وذهب قوم إلى أن اللوطى يرجم ولو غير محصن، رواه سعيد بن جبير ومجاهد عن ابن عباس - رضى الله عنهما - وروى عن الشعبي، وبه قال الزهرى . وهو قول مالك وأحمد وإسحاق . وروى حماد بن إبراهيم عن إبراهيم يعنى النخعى قال : لو كان أحد يستقيم أن يرجم مرتين لرجم اللوطى . والقول الآخر للشافعى أنه يقتل الفاعل والمفعول به كما جاء فى الحديث . ٤. هـ . بغوى .

قال الحافظ المنذرى : حرق اللوطية بالنار أربعة من الخلفاء : أبو بكر وعلى وعبد الله ابن الزبير رضى الله عنهم . وهشام بن عبد الملك - رحمه الله تعالى - . وروى ابن أبى الدنيا ومن طريقه البيهقى بإسناد جيد ، عن محمد بن المنكدر أن خالد بن الوليد رضى الله عنه ، كتب إلى أبى بكر الصديق رضى الله عنه أنه وجد رجلا فى بعض ضواحي العرب ينكح كما تنكح المرأة ، فجمع لذلك أبو بكر أصحاب رسول الله ﷺ فيهم على بن أبى طالب ، فقال : إن هذا ذنب لم تعمل به أمة إلا أمة واحدة ففعل الله بهم ما قد علمتم ، أرى أن نحرقه بالنار . فاجتمع رأى أصحاب رسول الله ﷺ أن يحرق بالنار ، فأمر به أبو بكر أن يحرق بالنار ، فحرقه خالد .

وقال على كرم الله وجهه : من أمكن من نفسه طائعا حتى ينكح . ألقى الله عليه شهوة النساء وجعله شيطانا رجىما إلى يوم القيامة . ١. هـ . ما نقله ابن حجر الهيثمى (١) .

وأما إتيان البهائم فقد روى أبو داود وغيره أن النبى ﷺ قال : « من أتى بهيمة فاقتلوها ، واقتلوها معه » .

وأما المساحقة وهى ما تكون بين النساء من فعل المرأة مع المرأة ، فقد روى الطبرانى : « ثلاثة لا تقبل لهم شهادة أن لا إله إلا الله . الراكب والمركوب ، والراكبة والمركوبة والإمام الجائر » . وروى أيضا : « السحاق زنا النساء بينهن » (٢) .

---

(١) الزواجر ج ٢ ص ١٤٢ - واللواط داخل تحت اسم الزنا على المشهور عند الشافعية .  
فيعامل اللوطى معاملة الزانى محصنا كان أو غير محصن رجلا كان أو امرأة .  
(٢) رواه الهيثمى فى الزواجر ٢ / ١٤٣ .

والآيات والأحاديث الواردة في النهي عن الزنا واللواط وإتيان البهائم  
والسحاق كثيرة مما لا يسمح المجال بذكره، ومن أراد المزيد فعليه بالمطولات في  
كتب الحديث والفقه والأخلاق ولعل فيما ذكرناه الكفاية، فالمؤمن تكفيه الإشارة  
والتصريح بما ورد في الشرع علي سبيل الاختصار ولا يحتاج إلي التفصيل -  
دائما - إلا كل معاند أو منكر، وفقنا الله لما فيه هدايتنا وسعادتنا .

- (والنفس بالنفس) : أى قتل النفس المكافئة قصاصا، بالنفس أي  
بقتلها عمدا عدوانا . بشرطه المقرر في الحرية عند مالك والشافعي وأحمد رضي  
الله عنهم .

ومذهب أهل الرأي . أن المسلم يقتل بالذمي، وأن الحر يقتل بالعبد، وقد  
يستدلون بهذا الحديث ولكن الجمهور على خلاف ذلك . وهذا مخصوص بولي  
الدم، فلو قتله غيره لزمه القصاص .

ويجب القصاص من الجاني بشروطه المقررة في محلها، ذكرها الهيئتي في  
فتح المبين<sup>(١)</sup> وهى :

منها : أن يكون القتل عمداً محضاً عدواناً لذاته، بأن قصد آدمياً معيناً .  
ولو بالعموم بأن رمى إلي جماعة قاصداً أى واحد منهم، بخلاف قصد واحد  
منهم مبهم . إذ لا عموم فيه بما يقتل غالباً جرح أو مثقل للحديث الصحيح أنه  
ﷺ رض رأس يهودية رضت رأس جارية بين حجرين لإقرارها بذلك، لا لنقض  
عهدها . وإلا لم يرض رأسها، بل كان يتعين السيف .

ومنها : أن يكون القتل معصوماً بإسلام أو أمان بذمة أو غيرها، أو بضرب  
رق على كافر .

ومنها : أن يكون القاتل مكلفاً ملتزماً لأحكام الإسلام .

ومنها : مكافأة المجنى عليه للجاني من أول أجزاء الجناية رمياً أو جرحاً إلي  
الموت، فلا يقتل فاضل بمفضول بخلاف عكسه . والمؤثر من الفضائل : الإسلام

---

(١) ص ١٤٩ ، ١٥٠ .



لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةً وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدْيَةٌ  
مُسْلِمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِّنَ  
اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿[النساء : ٩٢] .

ولم يذكر الله عز وجل في كتابه العزيز القتل شبه العمد، وهو القتل بما لا  
يقتل غالباً، كعضة ولطمة وضربة بسوط، فلذا اختلف الأئمة في إثباته، فأثبتته  
الشافعي رضي الله عنه كالأكثرين من الأئمة والعلماء، ونفاه الإمام مالك رضي الله  
عنه وجماعة وقالوا إنه من القتل العمد وفيه القود أيضاً.

فصور القتل ثلاثة: القتل العمد، القتل شبه العمد، القتل الخطأ.

وقد أجمع الفقهاء على أن دية القتل العمد في مال الجاني، ودية القتل  
الخطأ على العاقلة واختلفوا في دية القتل شبه العمد، فقال جماعة إنها على  
الجاني، والأكثر على أنها على العاقلة واعلم أنهم اختلفوا في حكم هذه  
الآية (١).

فروى عن ابن عباس رضي الله عنهما، أن قاتل المؤمن عمداً، لا توبة له.  
ف قيل له: أليس قد قال الله تعالى في سورة الفرقان ﴿وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي  
حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ إلى قوله ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾ ثم قال تعالى:  
﴿إِلَّا مَنْ تَابَ﴾ فقال: كان ذلك في الجاهلية وذلك أن ناساً من أهل الشرك كانوا  
قتلوا وزنوا. فأتوا رسول الله ﷺ فقالوا: إن الذي تدعو إليه حسن لو تخبرنا أن لما  
عملناه كفارة. فنزل ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾ إلى قوله تعالى ﴿إِلَّا  
مَنْ تَابَ﴾ فهذه لأولئك. وأما التي في سورة النساء فالرجل إذا عرف الإسلام  
وشرائعه ثم قتل فجزاؤه جهنم.

وقال زيد بن ثابت رضي الله عنه، لما نزلت التي في الفرقان: أي وهي  
المذكورة عجبنا من لينها فلبثنا سبعة أشهر، ثم نزلت الغليظة، أي آية النساء بعد  
اللينه فنسخت اللينة. وقال ابن عباس: آية الفرقان آية مكية. وهذه مدنية.

(١) الزواجر ٢/ ٩٠، ٩١.















﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ٢١٧].

نعوذ بالله تعالى من الشك والشرك والكفر والردة والرياء والنفاق ونسأله السعادة دنيا وأخرى ويتعلق بقضية الردة أمور شملتها عبارة النبي ﷺ ( والتارك لدينه المفارق للجماعة ) لزم التنبيه عليها لأهميتها . وهى :

أولاً : لا ينبغي لمسلم يؤمن بالله واليوم الآخر، أن يحكم على الرجل المسلم بخروجه عن دين الإسلام ودخوله في الكفر، إلا ببرهان واضح أو ضح من شمس النهار من الكتاب أو السنة بشرط أن يكون دليلاً قطعى الدلالة، لا ظنى الدلالة. فقد ثبت فى الأحاديث الصحيحة المروية من طريق جماعة من الصحابة أن النبي ﷺ قال : « من قال لأخيه يا كافر، فقد باء بها أحدهما » هكذا فى الصحيح.

وروي فى الصحيحين « من دعا رجلاً بالكفر أو قال عدو الله وليس كذلك إلا حار عليه » أى رجع . وفى بعض روايات الحديث « فقد كفر أحدهما ».

فلا يصح لمسلم أن يسرع فى الحكم على آخر بالتكفير، ولذلك قال ربنا عز وجل : ﴿ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا ﴾ فلا بد من شرح الصدر بالكفر وطمأنينة القلب به وسكون النفس إليه، فلا اعتبار بما يقع من طوارق عقائد الشرك لاسيما مع الجهل بمخالفتها لطريقة الإسلام، ولا اعتبار بصدور فعل كفرى لم يرد به فاعله الخروج عن الإسلام إلى ملة الكفر، ولا اعتبار بلفظ يلفظ به المسلم يدل على الكفر وهو لا يعتد معناه، قال العلامة الشيخ صديق بن حسن القنوجى البخارى :

فإن قلت : قد ورد فى السنة ما يدل على كفر من حلف بغير ملة الإسلام .  
وورد فى السنة المطهرة ما يدل على كفر من كفر مسلماً كما تقدم، وورد فى السنة المطهرة إطلاق الكفر على من فعل فعلاً يخالف الشرع كما فى حديث « لا ترجعوا بعدى كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض » . ونحوه مما ورد مورده، وكل ذلك يفيد أن صدور شئ من هذه الأمور يوجب الكفر، وإن لم يرد قائله أو فاعله به الخروج من الإسلام إلى ملة الكفر.







وهو قول مالك بن أنس، وقال الشافعي: إنما يقتل الساحر إذا كان يعمل في سحره ما يبلغ به الكفر، فإذا عمل عملاً دون الكفر لم نر عليه قتلاً. ١. هـ.

ثم قال: وأخرج أحمد وعبد الرزاق والبيهقي «أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - كتب قبل موته بشهر أن اقتلوا كل ساحر وساحرة» والأرجح ما قاله الشافعي لأن الساحر إنما يقتل لكفره، فلا بد أن يكون ما عمله من السحر موجبا للكفر. قال في المسوى السحر كبيرة قال تعالى ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ﴾ واختلف في ذلك أهل العلم. فقال مالك وأحمد: يقتل الساحر، وقال الشافعي ما تقدم ولو قتل الساحر رجلاً بسحره، وأقر أنى سحرته، وسحرى يقتل غالباً. يجب عليه القود عند الشافعي. ولا يجب عند أبي حنيفة، ولو قال سحرى قد يقتل وقد لا يقتل فهو شبه عمد ولو قال أخطأت إليه من غيره فهو خطأ تجب فيه الدية المخففة وتكون في ماله. لأنه ثبت باعترافه إلا أن تصدقه العاقلة فتكون عليهم. أقول: لا شك أن من تعلم السحر بعد إسلامه، كان بفعل السحر كافراً مرتداً، وحده حد المرتد، وقد ورد في الساحر بخصوصه أن حده القتل. ولا يعارض ذلك ترك النبي ﷺ لقتل لبيد ابن الأعصم الذي سحره، فقد يكون ذلك قبل أن يثبت أن حد الساحر القتل. وقد يكون ذلك لأجل خشية معرة اليهود، وقد كانوا أهل شوكة حتى أبادهم الله وفل شوكتهم وأقلهم وأذلهم، وقد عمل الخلفاء الراشدون على قتل السحرة وشاع ذلك وذاع ولم ينكره أحد. (١). ١. هـ.

خامساً: الكهانة نوع من الكفر لأن الكاهن يعمل من كهانته ما يوجب الكفر، وقد ورد في الحديث الصحيح أن تصديق الكاهن كفر، فبالأولى الكاهن نفسه إذا كان معتقداً بصحة الكهانة.

روى مسلم وغيره عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «من أتى كاهناً أو عرافاً فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ».

---

(١) الروضة الندية ج ٢ ص ٢٩٣.





٥- استحالة رؤية الله في الآخرة .

٦- يجيزون الخروج على الحاكم الذي اتفقت عليه الأمة كلها .

٧- إسقاط بعض الحدود، كحد الزنى وحد الخمر وحد القذف للرجل دون المرأة المحصنة .

سابعاً : سب الله أو رسوله أو الإسلام أو القرآن أو الطعن في الدين والعباد بالله تعالى فهذه الأمور كلها موجبة للكفر الصريح، ففاعلها مرتد، يفعل به ما يفعل بالمرتد ولا خلاف في ذلك .

أخرج أبو داود من حديث علي رضي الله عنه : أن يهودية كانت تشتم النبي ﷺ . وتقع فيه، فخنقها رجل حتى ماتت، فأبطل رسول الله ﷺ دمها .  
وأخرج أبو داود والنسائي من حديث ابن عباس رضي الله عنهما : « أن أعمى كانت له أم ولد تشتم النبي ﷺ، فقتلها، فأهدر النبي ﷺ دمها » ورجال إسناده ثقات .

وقد نقل ابن المنذر : الإجماع على أن من سب النبي ﷺ، وجب قتله ونقل أبو بكر الفارسي أحد أئمة الشافعية في كتاب الإجماع : أن من سب النبي ﷺ بما هو قذف صريح كفر باتفاق العلماء، فلو تاب لم يسقط عنه القتل، لأن حد قذفه القتل، وحد القذف لا يسقط بالتوبة، وخالفه القفال فقال : كفر بالسب . فيسقط القتل بالإسلام، قال الخطابي : لا أعلم خلافاً في وجوب قتله إذا كان مسلماً . ١ هـ .

فإذا حكم العلماء بهذا فيمن سب النبي ﷺ . فبالأولى من سب الله عز وجل أو كتابه أو دينه أو سنة نبيه أو طعن في الإسلام، فمن فعل هذا فلا شك في كفره وارتداده عن الإسلام .

وقد قصدت من إبراز هذه الأمور كلها أن أنوه بشمول الحديث لها . وكونها من الأمور الخطيرة التي عمت بها البلوى حتى أصبح كثير من المسلمين في كل



٧- التوبة لا تنفى إقامة الحد على الزانى المحصن، ويسقط القصاص إذا تنازل عنه ولى الدم، ويسقط الحد عن المرتد إذا تاب ثم يعذره الحاكم على ما بدر منه .

٨- الانتحار حرام إذا اعتقد الجانى على نفسه حرمة، وكفر إن استحلّه .

٩- التارك لدينه المفارق للجماعة مرتد عن الإسلام، لتركه الإسلام عمدا وذهابه إلى الكفر، أو لاستهزائه بالدين وشرائعه قولا أو فعلا أو اعتقادا .

١٠- سب الله تعالى - والعياذ بالله عز وجل - أو سب الرسول أو القرآن أو السنة أو الطعن فى الدين، كفر صريح يجب فيه ما يجب فى المرتد .

١١- يحرم مفارقة الجماعة والاختلاف معهم بالتمسك ببدعة مثل ما يحدث من الخوارج ومن على شاكلتهم من أصحاب البدع والأهواء ممن يعتقدون صحة ذلك .

١٢- الزنادقة والسحرة والكهان، كفار لا اعتقادهم فى صدق ما يقولون وما يفعلون ووجب قتلهم لذلك .

١٣- لا يجوز لأى مسلم مهما كانت رتبته أن يحكم على مسلم بالكفر إلا إذا صدر منه ما يوجب كفره قولا أو فعلا أو اعتقادا صراحة ووضوحا .

١٤- يجب قتال البغاة وقطاع الطرق لإهدار دمهم ببغيتهم وعدوانهم وترويعهم الآمنين من المسلمين .

١٥- هذا الحديث من جوامع كلمه ﷺ التى نظمت قواعد وأصول الشريعة . والله عز وجل أعلم

\* \* \*

## الحديث العاشر

عن أبى هريرة رضى الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال :  
« من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت »  
ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم جاره  
ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه »  
رواه البخارى ومسلم

\* \* \*

قال العلامة ابن رجب رحمه الله تعالى : هذا الحديث خرجاه من طرق عن  
أبى هريرة، وفى بعض ألفاظها « فلا يؤذى جاره » وفى بعض ألفاظها « فليحسن  
قرى ضيفه » وفى بعضها « فليصل رحمه » بدل ذكر الجار . وخرجاه أيضاً بمعناه من  
حديث أبى شريح الخزاعى عن النبى ﷺ . وقد روى هذا الحديث عن النبى ﷺ  
من حديث عائشة وابن مسعود وعبد الله بن عمرو وأبى أيوب الأنصارى وابن  
عباس وغيرهم من الصحابة رضى الله عنهم . [ من كتاب جامع العلوم والحكم ] .

\* \* \*

شرح الحديث : عن أبى هريرة <sup>(١)</sup> رضى الله عنه . أن رسول الله ﷺ قال :  
( من كان يؤمن بالله ) : أى الإيمان الكامل التام الذى ينجى من عذاب الله  
تعالى، الموصول إلى رضاه وحبّه، والذى يتوقف على امتثال الأوامر الثلاثة الآتية،  
لأنها كمال الإيمان وتمامه، لا حقيقته .

لأن حقيقة الإيمان تتوقف على امتثال أركانه الستة، كما ذكرها الرسول  
ﷺ : « أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر وما فيه، والإيمان

---

( ١ ) سبقت ترجمته .

بالقدر خيره وشره حلوه ومره». وقد مر بيانه فى شرح حديث جبريل عليه السلام.

وقيل: هو على المبالغة فى الاستجلاب إلى هذه الأفعال، كما يقول القائل لولده: إن كنت ابنى فأطعنى ونحوه، تحريضا وتهيجا له على الطاعة، لا على أنه بانتفاء طاعته ينتفى أنه ابنه.

وقد عدل إلى المضارع هنا وفيما بعده، قصدا استمرار الإيمان وتجده بتجدد أمثاله وقتا فوقتا. والمختار هو الأول، لأنه المستفاد من سياق الحديث. وكما جاء فى الخبر من حديث أنس بن مالك رضى الله عنه، عن النبى ﷺ: «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه» (١).

فإن المراد بنفى الإيمان، هو نفى بلوغ حقيقته ونهايته وكماله. فإنه كثيرا ما ينفى لانتفاء بعض أركانه وواجباته، كنفيه عن الزانى والسارق وشارب الخمر فى الحديث المشهور.

فعن أبى هريرة رضى الله عنه، قال: قال النبى ﷺ: «لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن، ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن، والتوبة معروضة بعد» (٢).

وذهب جمع من السلف إلى أن مرتكب الكبيرة، يسمى مؤمنا ناقص الإيمان، وآخرون يذهبون إلى القول بإسلامه دون إيمانه، قال بعض المحققين: وهو المختار، وفى هذا الاختيار نظر.

أما المراد منه فى الحديث، فهو الإيمان الكامل التام كتما مر، لأن عدم فعل هذه الأمور الثلاثة أو بعضها، لا ينفى الإيمان عن المؤمن، ولكنه ينقصه فلا يكون تاما، روى فى الخبر: «هل الإيمان يزيد وينقص يا رسول الله؟ قال: نعم، يزيد حتى يدخل صاحبه الجنة. وينقص حتى يدخل صاحبه النار» فهذا الخبر يدل على أن مرتكب الكبائر مؤمن ناقص الإيمان ولم يفقد الإيمان كله.

(١) رواه البخارى ومسلم.

(٢) رواه البخارى ومسلم.

- (واليوم الآخر) : وهو من الموت إلى آخر ما يقع يوم القيامة . وصف بذلك لأنه لا ليل بعده، ولا يقال يوم إلا لما يعقبه ليل، أى بوجوده وما اشتمل عليه من سؤال الملكين ونعيم القبر وعذابه والجزاء والبعث والحساب والميزان والصراط والجنة والنار وغير ذلك مما بينه الأصوليون بأدلته والرد على المخالفين فيه وقد خص النبي ﷺ الإيمان بالله واليوم الآخر بالذكر دون بقية أركان الإيمان لأمرين :

الأول : إن المراد هو بيان ما به تمام الإيمان وكماله . وليس بيان حقيقته وذكر أركانه .

الثانى : لقد خص الإيمان بالله بالذكر لكونه أهم الأركان وعليه مدار قضية الإيمان، فهو الأساس وبقية الأركان تبع له، وذكر الإيمان باليوم الآخر بعد الإيمان . لما فيه من إيقاظ النفس وتحريك الهمم إلى المبادرة إلى امتثال الأوامر الثلاثة، لأنه يوم الجزاء ومحاسبة الإنسان على كل ما قدمت يداه، ولا يخفى علينا أن فى هذا حثاً وترغيباً على فعل هذه الأمور الثلاثة وغيرها من أعمال البر .

والأمور الثلاثة التى خصها رسول الله ﷺ بالذكر فى هذا الحديث، لها آثار طيبة على الأفراد والمجتمعات، لما فيها من إشاعة الحب والود والصدق، وإيجاد الترابط والشعور بالأخوة مما يحافظ على وحدة المجتمع، والقضاء على كل ما من شأنه إحداث الفارقة بين أبناء المجتمع الإسلامى كما سوف يظهر لنا من خلال شرح هذه الأمور الثلاثة، وهى بهذا تكون ذات أثر كبير وعظيم لخطورتها .

- أولاً : (فليقل خيراً أو ليصمت) <sup>(١)</sup> : أى فليقل كلاماً يثاب عليه أو ليصمت، والصمت مجرد السكوت عن الكلام، أى يسكت عما لا خير فيه . وهو شامل للصمت عن الشر وعن المكروه، وعن المباح، لأن المباح ربما جر إلى مكروه أو محرم، وعلى تقدير أنه لا يجر إليهما، ففيه ضياع للوقت فيما لا يعنى، والإسراف فيه بما لا يفيد، والوقت له قيمة وقدّر فى الإسلام .

---

(١) يصمت : ضبطه الإمام النووى : بفتح الياء وضم الميم . وقال الطوفى : قد سمعناه بكسرهما وهو القياس . كضرب يضرب بكسر الراء . وضمها دخیل كما جاء فى الخصائص لابن جنى (من علماء اللغة) .





لسانه . وقد نهى رسول الله ﷺ الرجل أن يتكلم بالكلمة دون أن يفكر فيها هل هي خير أو شر فقد روى الشيخان عن أبي هريرة رضى الله عنه . أنه سمع النبي ﷺ يقول : « إن العبد ليتكلم بالكلمة ما يتبين فيها . يزل بها في النار أبعد مما بين المشرق والمغرب » . والأحاديث الواردة في هذا الباب كثيرة . لخطورة الكلمة وعظم آثارها خيرا كانت أو شرا . ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان من السلف الصالح أقوال عظيمة ، تنم عن خبرة واسعة وإيمان عميق قال لقمان لابنه « لو كان الكلام من فضة فالسكوت من ذهب » وقيل من قول سليمان عليه السلام ومعناه كما قال ابن المبارك رحمه الله تعالى : « لو كان الكلام في طاعة الله من فضة ، كان السكوت عن معصية الله من ذهب » .

وهذا القول صريح في أن الكف عن المعصية أفضل من عمل الطاعة ، وفي أن الصمت أفضل من الكلام لكن ذهب جماعة من السلف إلى تفضيل الكلام . لأن نفعه متعدد ، وعليه فقول الخير خير من الصمت ، والصمت خير من قول الشر . وتكلم قبيصة بن ذؤيب عند عمر بن الخطاب رضى الله عنه فقال له عمر : « يا قبيصة إنك فتق اللسان ، فصيح الصدر ، فاحذر عثرات اللسان » .

وقال بعضهم : « أدنى نفع الصمت السلامة ، وأدنى ضرر النطق الندامة » . وقال الأصمعي : « سمعت أعرابيا يقول : « دع من الكلام ما تعتذر منه . وتكلم بما شئت » .

وقال سفيان : « الصمت أمان من تحريف اللفظ وعصمة من زيغ النطق وسلامة من فضول القول وهيبة لصاحبه » .

وسئل ابن المقفع : أى شئ أنفع للإنسان ؟ قال : عقل يولد به ، قيل : فإن فاته ذلك ؟ قال : أدب يقومه ، قيل : فإن فاته ذاك ؟ قال : مال يسيره ، قيل : فإنه فاته ذاك ؟ قال صمت يلزمه ، قيل : فإن فاته ذاك ؟ قال : قبر يحبسه .

وروى أن أبا بكر الصديق رضى الله عنه كان يجعل في فمه حجرا . ليقل كلامه . وكذلك كان عمر رضى الله عنه .

وروى عن ثابت البناني رضى الله عنه أنه قال : بلغنى أن العافية فى عشرة تسعة منها فى السكوت وواحدة فى الفرار من الناس .

وقال مالك بن دينار رحمه الله تعالى ( كان الأبرار يتواصون بثلاث : سجن اللسان ، وكثرة الاستغفار والعزلة ) . وقال يحيى بن قطان ( إنما ساد ابن عوف الناس . بحفظ لسانه ) .

وقال على بن أبى طالب لابنه الحسين رضى الله عنهما : « يا بنى أمسك عليك لسانك فإن إتلاف المرء فى منطقته » وقد استثنى العلماء من الكلام أربعة أنواع : العلم ، وجميع القربات ، والكلام مع الضيف ، والعروس ، والمسافر ، وأما ما تدعو الحاجة إليه من قوله ( قم وكل ونحو ذلك ) فإنه خارج عن هذا وقد يجب الكلام دفاعا عن الحق وردا للباطل يقول الإمام القشيرى رحمه الله تعالى : الصمت سلامة وهو الأصل والسكوت فى وقته صفة الرجال ، كما أن النطق فى وقته من أشرف الخصال وسمعت أبا على الدقاق يقول : من سكت عن الحق فهو شيطان أخرس ، قال : فأما إثارة أهل المجاهدة السكوت ، فلما عرفوا ما فى الكلام من الآفات ، ثم ما فيه من حظوظ النفس ، وإظهار صفات المدح ، والميل إلى أن يتميز من بين أشكاله بحسن المنطق وغير هذا من الآفات ، وذلك نعت أرباب الرياضة وهذا أحد أركانهم فى حكم المنازلة وتهذيب الخلق . ١ . هـ .

ولذا يقول أحد شيوخهم الإمام عبد الله بن وهب القرشى المصرى صاحب الإمام مالك والليث والثورى ( جعلت على نفسى كلما اغتبت إنسانا صيام يوم . فهان على ، فجعلت عليها كلما اغتبت إنسانا صدقة درهم ، فثقل على وتركت الغيبة ) .

وقال ذو النون المصرى رحمه الله تعالى ( أصون الناس لنفسه أملكهم لسانه ) .

وقد استفيد من النصوص السابقة ومن أقوال العلماء التى مرت أن قول الخير ، خير من الصمت لتقديمه عليه ، ولأنه إنما أمر به عند عدم قول الخير ، وأن الصمت خير من قول الشر ، فقول الخير غنيمة ولا شك فى ذلك ، والسكوت عن







وروى الإمام أحمد في مسنده عن المقداد بن الأسود رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « ما تقولون في الزنا؟ قالوا : حرام حرمه الله ورسوله فهو حرام إلى يوم القيامة، فقال رسول الله ﷺ : « لأن يزنى الرجل بعشر نساء أيسر عليه من أن يزنى بأمرأة جاره، قال : فما تقولون في السرقة؟ قالوا : حرام حرمها الله ورسوله فهي حرام. قال : لأن يسرق الرجل من عشرة أبيات أيسر عليه من أن يسرق من بيت جاره » إلى هذا الحد يشدد الرسول ﷺ على مراعاة حرمة الجار.

وهكذا يهتم الإسلام بحقوق الجار ليتحقق الأمن والأمان للمجتمع الإسلامي كله، أفرادا وجماعات ولا يخفى على ذى عقل ما تهدف إليه دعوة الإسلام، من الإحسان إلى الجار وكف الأذى عنه وتحمل الأذى منه، والمحافظة على ماله وولده ونصرته مظلوما وحماية من نفسه ظلما.

فإذا التزمنا بهذا التوجيه الإيماني العظيم، طهرنا بذلك المجتمع من الحقد والحسد والبغضاء والكراهية والغيبة والنميمة والكذب والخيانة وكافة سبل الجريمة . وهذا مطلب أساسى من مطالب الإسلام.

- ثالثا : (ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه) :

الضيف لغة : يشمل الواحد والجمع من أضيفته وضيفته، إذا أنزلته بك ضيفا، وضيفته، وتضيفته : إذا نزلت عنده ضيفا . فهو مفرد مضاف فيعم كل ضيف، ويطلق على الواحد والجمع تقول : زيد ضيف، والزيدان ضيف، والزيدون ضيف، وهند ضيف، والهندان ضيف، والهندات ضيف، والضيف : قد يكون غنيا أو فقيرا، صغيرا أو كبيرا، فيجب استقباله بالبشر في وجهه وطيب الحديث معه، وإظهار الفرح والسرور، والمبادرة بإحضار ما تيسر عند المضيف من الطعام والشراب من غير كلفة ولا إضرار بأهله إلا أن يرضوا، وهم بالغون عاقلون.

والضيافة ثلاثة أيام فقط، ففي الصحيحين من حديث أبى شريح رضى الله عنه قال : « أبصرت عيناي رسول الله ﷺ وسمعتة أذناى حين تكلم به . قال : من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه جائزته . قالوا : وما جائزته؟ قال : يوم وليلة . قال : والضيافة ثلاثة أيام . وما كان بعد ذلك فهو صدقة ».

وخرج مسلم من حديث أبي شريح أيضاً عن النبي ﷺ قال: «الضيافة ثلاثة أيام وجائزته يوم وليلة، وما أنفق عليه بعد ذلك فهو صدقة، ولا يحل له أن يثوى عنده - أى يطيل الإقامة - حتى يؤثمه، قالوا: يا رسول الله، كيف يؤثمه؟ قال: يقيم عنده ولا شئ له يقره به».

وقد مدح الله قوما آثروا ضيفهم على أنفسهم، فقد روى عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: جاء ثابت بن قيس إلى رسول الله ﷺ. فقال: إني مجهود. فأرسل إلي بعض نسائه فقالت: والذي بعثك بالحق ما عندنا إلا ماء، ثم أرسل إلي أخرى فقالت: مثل ذلك، ثم قلن كلهن مثل ذلك ما عندنا إلا ماء. فقال: من يضيف هذا هذه الليلة؟ فقام رجل من الأنصار يقال له: أبو المتوكل، وقيل أبو طلحة، فقال: أنا يا رسول الله، فانطلق به إلى رحله، فقال لامراته: هل عندك شئ؟ فقالت: لا. إلا قوت صبيانى. قال: فعلليهم بشئ فإذا دخل ضيفنا فأطفئى السراج ونومى الأطفال وقدمى للضيف ما عندك. ففعلت. وأظهر له أنهما ياكلان معه، فنزل قوله تعالى: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ إلى قوله: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ فلما أصبح غدا إلى النبي ﷺ فقال: «قد عجب الله من صنيعكما الليلة بضيفكما» وكان سيدنا إبراهيم الخليل عليه السلام يسمى: أبا الضيفان. لكثرة كرمه، وروى أنه كان لا يتناول طعامه إلا ومعه ضيف.

وقال الإمام أحمد: بوجوب الضيافة لأحاديث ظاهرة فى ذلك، وفى أن الضيف يستقل بأخذ ما يكفيه من غير رضا من نزل عليه أو على نحو بستانه أو زرعه.

وقد خالفه جمهور العلماء، وحملوا تلك الأحاديث على غير ظاهرها. فحملوا الوجوب على أول الإسلام فإنها كانت واجبة، إذ كانت المواساة واجبة. فلما ارتفع وجوب المواساة، ارتفع وجوب الضيافة أو على التأكيد كما فى غسل الجمعة واجب على كل محتلم، والاستقلال بالأخذ من غير رضا على المضطر لكنه بعد ذلك يغرم بدل ما أكله، أو على مال أهل الذمة المشروط عليهم ضيافة

من مربهم لأدلة أخرى ، منها « لا يحل مال امرئ مسلم إلا عن طيب نفس »  
ومنها قوله ﷺ « جائزته يوم وليلة » .

الجائزة : الصلة والعطية المتطوع بها ، وأيضا التعبير بالإكرام ظاهر فى التطوع  
إذ لا يستعمل فى الواجب . ا. هـ . البيهقى .

وقال المحققون : تخصيص إكرام الضيف والجار لغير الفاسق والمبتدع والمؤذى  
ونحوهم . فهؤلاء لا يكرمون بل يهانون ردعا لهم عن فجورهم . خلافا لمن رأى  
إكرامهم ثم زجرهم على فجورهم ، قياسا على إكرام الجار الكافر فالمسلم على  
فسقه أولى بالإكرام ، وقال بعضهم : حتى نحو الحية والكلب العقور يطعم  
ويسقى إذا اضطر إلى ذلك . ثم يقتل ، والأوجه هو الرأى الثانى . ولا ينافيه القول  
بتحريم الجلوس مع الفساق إيناسا لهم ، لأن حسن ضيافتهم قد يكون فيه ما  
يزجرهم عن فعل المنكرات .

روى مسلم عن أبى ذر الغفارى رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « لا  
تحقرن من المعروف شيئا ، ولو أن تلقى أخاك بوجه طلق » .  
وروى الشيخان عن عدى بن حاتم رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ :  
« اتقوا النار ولو بشق تمرة ، فمن لم يجد فبكلمة طيبة » .

\* \* \*

### فقه الحديث : يستفاد من الحديث الأحكام التالية :

- ١- هذا الحديث من القواعد العظيمة العميمة لأنه بين فيه جميع أحكام  
اللسان الذى هو أكثر الجوارح فعلا ، فهو بهذا الاعتبار يصح أن يقال إنه ثلث  
الإسلام ، لأن العمل إما بالقلب وإما بالجوارح وإما باللسان ، وهو ظاهر .
- ٢- جميع آداب الخير تنفرع منه ، فقد أشار فيه رسول الله ﷺ إلى سائر  
خصال البر والصلة والإحسان ، لأن أكدها رعاية حق الجار والضيف ، وبهذا  
الاعتبار يصح أن يقال إنه نصف الإسلام ، لأن الأحكام إما أن تتعلق بالحق أو  
بالخلق ، وهذا أفاد الثانى .

٣- الناس جيران، بعضهم لبعض فإذا أكرم كل منهم جاره، كانت الألفة والحب والود، واتفقت الكلمة، وقويت شوكة الدين، واندحرت جهالات الشرك والإلحاد.

٤- إذا أهان كل إنسان جاره انعكس الحال، ووقعوا في هوة الاختلاف والمنازعات.

٥- لا يجوز للمسلم أن يتكلم إلا بذكر الله أو بما فيه خير له وللغير، وإلا فالسكوت أوجب.

٦- إكرام الضيف من توجيهات الإسلام، ولا يقدم له ما فوق الطاقة والقدرة من الطعام أو الشراب.

٧- الإسلام يربى المسلم على الإيثار والصبر والمثابرة وأن يهش ويهش في وجوه العباد.

٨- لقد أظل الإسلام كل من يعيش على أرضه من أصحاب الأديان الأخرى إذا ما حافظوا على العهود والمواثيق.

٩- الترغيب في صلة الأرحام والترهيب من قطعها.

١٠- يحث الإسلام أهله على قضاء حوائج المحتاجين ومعاونة من يطلب المعاونة.

١١- يحذر الإسلام من البغضاء والشحناء والحقد والحسد والكذب وغير ذلك من خصال الشر.

١٢- في تكرير قول الرسول ﷺ (من كان يؤمن بالله واليوم الآخر) مع كل أمر من الأمور الثلاثة، ما يدل على استقلال كل أمر عن الآخر وقيامه بذاته.

١٣- الحديث من جوامع كلمه ﷺ الذي يدعو إلى تماسك المجتمع الإسلامي وترابطه حتى لا يكون مجتمعا هشا تهزه العواصف وتعصف به الرياح.

والله أعلم

\* \* \*

## خاتمة

أحمد الله تعالى على ما أولانى به من النعم ، قد أخذ بيدي حتى أوصلنى إلى كتابة هذا الشرح لهذه الأحاديث العشرة، راجيا العلى الكبير أن ينفع بها كل من أطلع عليها، وفضل الله عميم، كما أرجوه أن يمكننى للسير فى هذا الطريق طريق خدمة السنة الشريفة المصدر الثانى للشريعة الإسلامية إنه تعالى ولى التوفيق .

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم،

\* \* \*

## المراجع

- ١- تفسير القرآن العظيم
- ٢- تفسير النسفى
- ٣- الجامع لأحكام القرآن
- ٤- تفسير القرآن الكريم
- ٥- فتح البارى
- ٦- شرح النووى على مسلم
- ٧- فتح المبين لشرح الأربعين
- ٨- الفتوحات الوهبية
- ٩- جامع العلوم والحكم
- ١٠- دليل الفالحين
- ١١- اليواقيت والجواهر
- ١٢- إحياء علوم الدين
- ١٣- الاعتصام
- ١٤- الاقناع فى فقه الشافعية
- ١٥- المغنى ( حنبلى )
- ١٦- بدائع الصنائع ( حنفى )
- ١٧- شرح الموطأ
- ١٨- العقائد النسفية
- ١٩- مقالات الإسلاميين
- ٢٠- الابانة
- الإمام ابن كثير
- الإمام النسفى
- الإمام القرطبى
- لابن الخطيب
- لابن حجر العسقلانى
- الإمام النووى
- ابن حجر الهيثمى
- الشبراخيتى
- ابن رجب
- ابن علان
- الإمام الشعرانى
- الإمام الغزالى
- الإمام الشاطبى
- الخطيب الشربينى
- ابن قدامة
- الكاسانى
- الزرقانى
- سعد الدين التفتازانى
- الإمام الأشعرى
- الإمام الأشعرى

- ٢١- شرح الجوهرة الشيخ إبراهيم الباجوري
- ٢٢- نيل الأوطار الشوكاني
- ٢٣- سبل السلام الصنعاني
- ٢٤- رسول الله في القرآن الكريم الملقطوي
- ٢٥- صفة الصفوة ابن الجوزي
- ٢٦- حلية الأولياء أبو نعيم
- ٢٧- الطبقات الكبرى ابن سعد
- ٢٨- حاشية المدابغي الشيخ حسن المدابغي
- ٢٩- الحدود في الإسلام الدكتور محمد أبو شهبة
- ٣٠- الشريعة الآجري
- ٣١- الروض الأنف الإمام السهيلي
- ٣٢- أسنى المطالب الشيخ محمد السيد الحوت
- ٣٣- أحكام القرآن الإمام ابن العربي
- ٣٤- المجالس السنية الفشني
- ٣٥- رسالة المسترشدين الإمام وكيع بن الجراح
- ٣٦- الفتوحات النورانية ابن علان المكي
- ٣٧- أحكام القرآن للشافعي الإمام البيهقي
- ٣٨- الرسالة الإمام الشافعي
- ٣٩- حجية السنة د/ عبد الغني عبد الخالق
- ٤٠- مكانة السنة في التشريع د/ مصطفى السباعي

\* \* \*



رقم الإيداع : ١٦٦٤٧ / ١٩٩٩





